**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد بوضياف - المسيلة**

**كلية** الحقـــوق والعلـــــوم السياسية

**قسم : العلوم السياسية**

**رقم: .....**

**ميدان:** الحقـــوق والعلـــــوم السياسية

**فرع: العلوم السياسية**

**تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية**

## مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

**إعداد الطالب:** عبد العالي زرواق

## تحت عنوان

# تأثير مراكز الفكر الإستراتيجي الأمريكي على صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

دراسة حالة (دور مؤسسة البحث والتطوير في الحرب الأمريكية على الإرهاب)

**لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| اسم ولقب الأستاذ: فلاك نور الدين | جامعة: مسيلة | رئيســـا |
| اسم ولقب الأستاذ: د. حسام الدين بوعيسي | جامعة : مسيلة | مشرفا و مقررا |
| اسم ولقب الأستاذ: طيايبة سعد | جامعة: مسيلة | مناقشا |

**السنة الجامعية: 2017/2016**

# الإهداء

إلى روح الفقيد الأخ والصديق حسين شبيرة.

-رحمة الله عليه-

إلى كل من علمني أن أكون صانعا للتاريخ ولا

أرضى أن أكون من التاريخ.

إلى الوالدين الكريمين.

إلى الدكتور حسام الدين بوعيسي.

إلى الأستاذ عثمان حاجي.

إلى من له الفضل في كتابة وطباعة هذه المذكرة

الأستاذ: نبيل قليل.

# شكر وتقدير

أحمدك ربي وأشكرك على عظيم نعمك وجلال قدرتك، الحمد لله الذي أعاننا وساعدنا بعفوه وسلطانه وسخر لنا الأسباب ووفقنا في انجاز هذا العمل.

إلى كل السادة الدكاترة والأساتذة بالكلية وعلى رأسهم السيد العميد: د. عبد النور مبروك.

والأستاذ المشرف: حسام الدين بوعيسي.

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا أخفقنا وذكرنا دائما أن الاخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا منحتنا نجاحا فلا تحرمنا تواضعنا وإذا وهبت لنا تواضعنا فلا تمنعنا اتزاننا.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إعداد هذا البحث.

## مقدمــة:

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية حديثة النشأة،حيث استعادت سيادتها من إنجلترا في العام 1776، وبعد مراحل تطور على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، وفق ما يتلاءم مع المناخ الإستراتيجي لكل مرحلة، أعلنت الدولة الأمريكية في العام 1990 عن سيادتها عن العالم كله، وانفردت بقيادة وهيمنة عن كل سياسات الدول ومحددات قوتها، بناءا على إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار صورة إدراكية لواقع التهديدات الأمنية، وما تتطلبه المصالح والأهداف من محددات قوة و وسائل إستراتيجية لحمايتها وتنميتها.

ولا شك أن المكانة التي اكتسبتها الدولة الأمريكية لم تأتي من فراغ، بل كانت نتيجة استمرارية مسار البناء الداخلي ومن ثم الخارجي الذي انتهجته القيادة الأمريكية، فعملية صناعة الإستراتيجيات التي توجه من خلالها العالم بأكمله لصالح أهدافها، يجب أن تكون قائمة على صورة إدراكية فعلية وميدانية للواقع ومتغيراته، والوسائل الضرورية للتعامل معه.

وهذا ما يفرض توسيع دائرة عملية صنع القرار على مستوى الأطراف المشاركة فيه، بالإضافة إلى الصفة التي تتميز بها الولايات المتحدة الأمريكية في عملية صناعتها للقرار الخارجي على باقي سياسات الدول في العالم، وهي أنها لا تلقي للتنظيم الهيكلي أو النظري أي اعتبار، ما دامت المصالح والأهداف ستتحقق بأي وسيلة أو طريقة كانت أو أي طرف يساهم في تحقيقها.

والهدف الأول من هذه الدراسة هو معرفة الخطة التي جعلت من هذه الدولة قطبا عالميا ينفرد بقيادة العالم بلا منازع، وذلك من خلال معرفة البناء الفكري والمرحلي لعملية صناعة القرار الإستراتيجي الأمريكي الخارجي، وبالتحديد إبراز دور مؤسسات الفكر ومراكز البحث والدراسات الإستراتيجية في عملية بناء وتطوير السياسة الخارجية الأمريكية وبذلك تسليط الضوء على كيفية إنتاج دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكية للقرار السياسي الإستراتيجي الذي يحدد مصير الأمة الأمريكية.

## أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الموضوع من خلال الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي، فموضوع صناعة السياسة الخارجية لدولة تعد قطب عالمي توجه من خلالها كل السياسات الدولية، تتوقف على الأهمية العالمية من خلال إثراء المكتبات البحثية، بل أصبح إدراك واقع السياسة العالمية داخل وخارج الدولة على مستوى الواقع العملي، مرهونا بمبدأ فهم كيفية بناء تلك الإستراتيجية، التي تحرك الدولة في إطار نظام معين ومحدد، وموجه لصالح أهداف دولة مركزية تتحكم حتى في السياسات الداخلية للدول.

وتتزايد الأهمية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب عموما في الحرب العلنية على الإسلام والمسلمين، بحجة حرب على التطرف والإرهاب العالمي.

## أسباب اختيار الموضوع:

تضافرت مجموعة من الاعتبارات والعوامل، والتي كانت وراء اختيارات لموضوع الدراسة، إحداها موضوعية والأخرى ذاتية:

أ- **الأسباب الموضوعية**: نحاول من خلال الدراسة تسليط الضوء على مراحل تطور عملية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم البناء الفكري للإستراتيجية الأمريكية، وبذلك محاولة إعطاء صورة إدراكية عن واقعية الأسباب والعوامل التي أدت إلى جعل الدولة التي كانت مستعمرة، دولة تتحكم في حياة كل فرد على وجه الأرض، مقابل دولة كانت تفرض ضرائب على كل القوى العالمية حتى تأذن لها بالعبور عبر البحر أو البراري، والتي أصبحت اليوم تقتات من بقايا سياسات الدولة الأمريكية، التي بلغت خطوات كبيرة في بناء مشروع الإمبراطورية العالمية، ومنه ستقضي على الإسلام و المسلمين.

ب- **الأسباب الذاتية:** لعل من أبرز الأسباب هو الرغبة الكبيرة في الاطلاع على الدور الفعلي والعملي الذي يمكن أن يؤديه العلم والباحث العلمي، في بناء قوة الدولة، وكيف أنه لو وفرت له الإمكانيات والجو لأصبح دافعا إستراتيجيا في عملية بناء وتنمية الدولة.

بالإضافة إلى ما يعنيه الطالب العربي والجزائري بالخصوص -بصفتي جزائري- من التهميش وتضييق دور ه في عملية تنمية وبناء الوطن، في حين البحث العلمي يعتمد عليه صاحب القرار في اقوى دولة في العالم في بناء إستراتيجية السيطرة على العالم بدون منازع، وقد اثبت جدارته على مستوى الميدان.

كما أنها محاولة لدراسة طبيعة التفكير الإستراتيجي الذي تعتمده الدولة الأمريكية في الحرب على المسلمين، قد يضاف إلى الدراسات الجادة التي تبين حجم التهديد الذي يواجه الإسلام ووسائل مكافحته.

## الإشكالية:

كيف ؤثر مر اكز الفكر الإستراتيجي الأمريكي في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية في حربها على الإرهاب ؟

وانبثقت عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي مراحل التطور في عمليات صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية؟
-ماهي العوامل المؤثرة في عملية صناعة القرار في السياسة الخار جية الأمريكية؟
- كيف وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الدراسات والبحوث في الفكر الإستراتيجي في الحرب على التهديدات الأمنية؟
- إلى أي مدى نجحت مراكز الدراسات في الفكر الإستراتيجي الأمريكي في توجيه قرارات السياسات الخارجية الأمريكية؟

وعليه فإن فرضيات الدراسة تكون كالتالي:

- اعتماد صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية على مخابر البحث في الفكر الإستراتيجي، هو المساهم في سيطرة المنطق الأمريكي في المجتمع الدولي والعالمي.
- كانت مراحل التطور في عملية صناعة القرار الإستراتيجي الأمريكي عملية تراكمية وقد ساهمت في استمرارية وقوة بناء السياسة الأمريكية في تحقيق مصالحها.
- متغير الإرهاب هو الذريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها في العديد من دول العالم الإسلامي.

## الإطار النظري للدراسة:

طبيعة الموضوع أدت إلى استخدام وتوظيف النظريات والمقاربات التالية:

### مقاربات صنع القرار

تساعد هذه المقاربات على تحليل عملية صنع القرار، فهي تهتم بعملية صنع من حيث وحدة صنعه ومكوناتها وتنظيمها، والعلاقات التي تربط أجزاءها، والأفراد المشاركون في عملية صناعة القرار السياسي الأعلى في البلد، بناءا على فهم طبيعة قيمهم، ومصالحهم، وخبراتهم.

فعملية صنع القرار تحتاج آليات تسلط الضوء على مسار ومراحل إنتاج القرار الذي سيعبر فيما بعد عن سلوك وموقف دولة من سلوك دولة أخرى، وما سينجر عنه من نتائج ولواحق العملية أو السلوك على أرض الميدان، ويذكر بذلك على مدى سيادتها على قرارها الخارجي.

- **نظرية اللعبة**: حيث تساعد هذه النظرية على تحديد طبيعة السلوك الخارجي في الإطار الدولي، خاصة و أن الواقع الدولي كلعبة بين الأفراد تقوم العلاقة بينهم على أساس الفعل ورد الفعل، في إطار منظم أقرب ما يكون كلعبة الشطرنج.

- **نظرية التوازن الرعب النووي**: رأينا أنها الأنسب في اعتمادها في تغيير المرحلة الدولية بين 1949 حتى نهاية الحرب الباردة، وذلك بعد التعادل في المحددات بين المعسكرين، مما فرض اعتماد طبيعة إستراتيجية راهنة، وخاصة بطبيعة الصراع ووسائله، وذلك بعد أزمة الصواريخ الكوبية 1962.

## مجال الدراسة:

تعتبر عملية تحديد الإطار الجغرافي والزماني للدراسة من بين الضرورات العلمية والموضوعية، قصد الوصول إلى نتائج أقرب للواقع والدقة في التحليل والتفسير:

- **الإطار الزماني**: لقد تم تحديد زمان الدراسة من 1776، ودراسة أهم المبادئ القاعدية كمبدأ مونرو 1823 إلى ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد تم التركيز على أهم المبادئ والمتغيرات التي طبعت كل مرحلة، والتي انعكست بدورها على طبيعة التفكير الإستراتيجي لعملية صنع القرار الأمريكي، وصولا إلى مرحلة التخطيط في الحرب على الإرهاب الإسلامي، والذي يطلق عليه بالإسلام المتطرف، حسب الرؤية الأمريكية الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

- **الإطار المكاني:** مادامت الدراسة تتمحور حول طبيعة البناء الفكري للإستراتيجية الخارجية الأمريكية، فإن المجال الجغرافي سينطلق من بيئة صنع القرار الخارجي والذي يعد على مستوى قارة أمريكا، ليخرج إلى مستوى المجتمع الدولي من خلال السلوك الأمريكي في العالم، بل يتعداه حتى داخل الدول الأخرى خاصة في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بما فيها أوروبا بصفتها ميدان تجارب الإستراتيجيات الأمريكية في كل مرة.

## أدبيات الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على أدبيات كانت مرجعية للبحث علميا على طول مسار البحث.

- **الدراسة الأولى:** أحمد هريدي، دراسات من التاريخ الأمريكي، تلخص الدراسة مراحل التطور التي مرت عليها عملية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بالإضافة إلى تسليط الضوء على السلوك الأمريكي الخارجي المبني على أساس معطيات بيئية داخلية واعتبارات البيئة الخارجية.

كما تؤصل الدراسة التحليل الميداني لطبيعة السلوك الأمريكي بأسبابه وانعكاساته الارتدادية، وتبرز المنطق الأمريكي المعتمد في بناء إستراتيجية الحرب على التهديدات الأمنية، وكيفية توظيف المفاهيم: الأمن، الإرهاب، التدخل ... الخ.

وتلخص الدراسة إلى فكرة رئيسية مفادها أن:

1- المراحل التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بطبيعة الاستمرارية رغم تداول الشخصيات على السلطة و التغير الروتيني للطاقم الحكومي والرئاسي.

2- تميزت السياسة الخارجية الأمريكية بمبدأين، الأول وهو العزلة لتحقيق الأمن الداخلي، ومن ثمة حماية مستعمراتها، والثاني هو مبدأ العالمية من خلال فرض النموذج الأمريكي لدولة داعية للسلم والأمن العالميين.

- **الدراسة الثانية:** السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم، متابعة في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005، وتبلغ الدراسة أهمية كبيرة من خلال التركيز على الآليات التي اعتمدتها القيادة الأمريكية في تعاملها مع التهديدات الأمريكية في فترة الفراغ الإستراتيجي الذي خلفه الاتحاد السوفياتي بعد انتهاء الحرب الباردة.

وترصد الدراسة مرحلة ما بعد الفراغ الإستراتيجي ما بين 2000-2005 وهو عهد ميلاد إستراتيجية خارجية أمريكية جديدة، بناءا على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة، والمتغيرات الدولية التي تبنى على أساس نظام قوى جديدة، ويطرح الكاتب تساؤلات تغني الباحث الإجابة عنها عن التقصي وراء الأطروحات غير المنهجية التي أصبحت تملأ مكتبات الجامعات والمعاهد.

ويدرس الكاتب سلوك الفاعلين من القادة في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي كانت لمساتهم أكثر تأثيرا من غيرهم، وذلك من أمثال: كيسنجر، وكوندوليزا رايس...الخ.

وخلصت الدراسة إلى أن عملية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، لا تلقى أهمية إلى الترتيب الهرمي التنظيمي على المستوى النظري، ولا إلى دور المؤسسات الرسمية بقدر ما تتدخل قوى خفية وعوامل أخرى، وبذلك فإن الغاية من صناع القرار هو تحقيق الأهداف بغض النظر على التنظيم المتبع أو الأطراف الفاعلة فيه.

**مناهج الدراسة:**

تقتضي الضرورية العلمية والموضوعية في الدراسة الاستعانة بمجموعة مناهج، والتي أهمها:

- **المنهج التاريخي:** وهو المنهج العلمي الذي يهتم ببناء إطار تحليلي لمختلف الظواهر في عملية تعاقبها زمنيا.

وجاء توظيف المنهج التاريخي لأهمية إبراز التراكم التاريخي الذي عرفته عملية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، في مراحل تطورها التاريخية، وذلك من الدولة المستعمرة بريطانيا إلى الدولة القوة في العالم.

**منهج دراسة حالة:**

من خلال التطرق في الدراسة إلى حالة مؤسسة راند الأمريكية نتمكن بأكبر قدر من الإمكان إعطاء صفة الدقة والموضوعية للبحث، حيث يتضح الجواب على الإشكالية بشكل أوضح من خلال المثال و الذي تفرضه دراسة موضوع البحث.

**تبرير الخطة:**

بناءا على طبيعة الدراسة، والمحاور المعتمدة في مسار عملية البحث، اعتمدنا على تقسيم العمل كالتالي:

في الفصل الأول بعد المرور على الإطار ألمفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، والمفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، نحاول إبراز المراحل التي مرت بها صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، من مبادئ التأسيس إلى ما بعد الأحداث 11سبتمبر2001، وذلك عبر مبحثين، الأول مرحلة النشأة إلى نهاية الحرب الباردة، والثاني بعد نهاية الحرب الباردة.

أما الفصل الثاني فقد تضمن عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول فيه مراحل عملية صناعة القرار الخارجي الإستراتيجي، والدوائر المشاركة فيه، بعد إبراز العوامل المؤثرة على عملية صناعته، أما المبحث الثاني، فهو نموذج الدراسة، للتطرق إلى دراسة حالة مؤسسة راند كوربوريشن Rand Corporation الأمريكية، كمثال عن المؤسسات المؤثرة في الفكر الإستراتيجي لصانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، بالضبط دورها في توجيه القرار في حالة الحرب على الإرهاب، وكيفية توظيفها للمفاهيم كالحرب، الإسلام، وصولا إلى بناء إستراتيجية يبني عليها الرئيس قراره في تعامله مع التهديدات الأمنية للمصالح الأمريكية، الناتجة عن الصحوة الإسلامية المحتملة، كإستراتيجية وقائية.

# الفصل الأول

**الفصل الأول: مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي.**

**المبحث الأول: التفكير الاستراتيجي الأمريكي من نشأة الدولة الى نهاية الحرب الباردة.**

**المبحث الثاني: التفكير الاستراتيجي الأمريكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.**

## الفصل الأول: مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي

تقتضي منهجية البحث ولأغراض علمية موضوعية دراسة مراحل تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية، لنصل الى فهم مكونات البناء الفكري للقرار الاستراتيجي الأمريكي[1]، وقبل ذلك يجدر بنا التطرق إلى أهم مفاهيم الدراسة: (السياسة الخارجية الامريكية، الاستراتيجيا، التخطيط الاستراتيجي، التفكير الاستراتيجي، عملية صناعة القرار الاستراتيجي).

فاذا كانت **السياسة الخارجية** تعرف عموما انها تلك العمليات والافعال التي تقوم بها الدولة على المستوى الخارجي، وينفذها الممثلون الرسميون قصد تحقيق الأهداف العليا للدولة، كما يوضحها السيد سليم محمد في تعريفه، فان السياسة الخارجية الامريكية لم تعد تتساوى مع باقي الدول في مفهوم السياسة الخارجية، فمن حيث المكانة الدولية تعد مركزا للسياسات العالمية ومرجعا تحليليا، اذ انه لا يمكن لأي سياسة خارجية في أي دولة ان تخرج عن التوجه الأمريكي، او تمس بمصالح الدولة الامريكية في العالم، اما من حيث مجال التطبيق، فان السياسة الخارجية الامريكية تشمل كل منطقة في العالم، بل حتى تفكير وسلوك كل فرد من افرادها، مع المزاوجة بين مبدأي العزلة والعالمية.

وعليه فان **السياسة الخارجية الامريكية** تعرف على انها السلوكيات والافعال التي تمارسها الدولة الامريكية لتوجيه سياسات الدول محليا وخارجيا، لصالح أهدافها واستراتيجياتها، ولا تعطي أي أهمية للمراحل النظرية في عملية صناعة قرارها الخارجي، ولا حتى الدوائر التي تبني على أساسها عملية صناعة القرار عادة[2].

أما **التخطيط الاستراتيجي** فهو كما تعرفه دراسات الفكر الاستراتيجي الأمريكية على أنه الإعداد اللوجستي المبني على قاعدة إدراك فعلي للبيئة السياسية الداخلية والخارجية، قصد العمل وفق ما يتلاءم مع المناخ الاستراتيجي، وإذا كانت **الاستراتيجيا** كما عرفها "صان تزو"

[1] حسين بوقارة، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة بوزريعة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2012، ص73.

[2] عبد القادر فهمي، الفكر السياسي الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، ط1، دار الشروق، عمان، 2008، ص33.

و"ميكيافيلي" على أنها القدرة على استغلال محددات القوة لدى الدولة لتحقيق أهدافها فلابد لصانع القرار الاستراتيجي من قاعدة يعتمد على أساسها في بناء خارطة عمله وتتبع مراحل عملية إنتاج قرار استراتيجي تثبت ضرورة ترابط بين المفاهيم نظريا وعمليا.

أما **التفكير الاستراتيجي** فهو مكونات البناء الفكري للخطة الاستراتيجية ويستمد صانع القرار الاستراتيجي الأفكار والخطط الاستراتيجية، من مخابر البحث والدراسات إضافة إلى خبرة وطبيعة شخصية صانع القرار في حد ذاته.

وأدبيات الفكر الغربي تنص على أنه "إذا لم تخطط إلى أين ستصل ستجد نفسك حتما في المكان الخطأ".

فالتطور الذي عرفته السياسة الخارجية الامريكية ساهم في نضج الفكر الاستراتيجي الأمريكي لصانع القرار، وهو ما مكن من القدرة على جعل الدولة التي كانت مستعمرة انجليزية لا قرار ولا سيادة لها. قوة عظمى تفرض منطقها على باقي سياسات وسيادات الدول الأخرى.[1]

## المبحث الأول: التفكير الاستراتيجي الأمريكي من نشأة الدولة الى نهاية الحرب الباردة

يعرف التفكير الاستراتيجي على انه البناء الفكري والفلسفي النابع من تصور صانع الاستراتيجيا نتيجة خبرته وطبيعة شخصيته وما يدعمه من خبراء ومساعدين في عملية بناء الخطة الاستراتيجية التي سيعتمدها منفذ القرار الخارجي، فالاستراتيجي هي فن وعلم رسم الخطط التوجيهية التي يبني على أساسها المنفذ خطواته للوصول الى اهداف السياسة العليا للدولة، والاستراتيجية الشاملة تتطلب مفكرا يزود صانع الاستراتيجية ومخططها بالمادة العلمية المتمثلة في الصورة الادراكية للبيئة الداخلية والخارجية[2]، في اطار منهجي ومخطط تحدد الاهداف والانعكاسات المتوقعة نتيجة التطبيق وكيفية التعامل معها في استغلال القدرات للوصول الى الغايات والاهداف.

---

[1] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص39.

[2] بانكاج غيماوات، إعادة تعريف الاستراتيجية العالمية، ترجمة: معين الامام، ط1، دار العبيكان للنشر، العربية السعودية 2010، ص165.

منذ تأسيس الولايات المتحدة الامريكية عام 1776، والسياسة الخارجية تقوم على مبدأين، الأول وهو "العزلة" وهو قديم ويظهر بشكل بارز من خلال السلوك الأمريكي الخارجي من التأسيس الى غاية بداية الحرب العالمية الأولى 1914 وسيظهر جليا من خلال تحليلنا لمضمون المبحث الأول.

أما المبدأ الثاني فهو "العالمية" ويعبر عن طبيعة السلوك والفعل الأمريكي على المستوى الدولي من عهد "ولسون" والى غاية الرئيس الحالي "ترامب" فهو القديم الحديث.

غير انا هنالك من المحللين والمهتمين بالسياسة الخارجية الامريكية من رأى بان القرار والسلوك الخارجي للولايات المتحدة الامريكية يتسم بالثبات رغم تداول القادة وصناعة القرار على السلطة، لتبقى الركائز والمبادئ العامة لصناعة القرار في السياسة الخارجية الامريكية ثابتة.

ومن خلال هذا الفصل حاولنا ان نتتبع مراحل التطور

**المطلب الأول: من نشأة الدولة 1776 الى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945.**

السلوك الخارجي للولايات المتحدة الامريكية، في هذه المرحلة كان انعكاسا لطبيعة التفكير الاستراتيجي لصانع القرار، ويمكن تحديد مرحلتين داخل هذه الفترة الزمنية، الفترة الأولى من خلال مبدا العزلة، اما الثانية فهي من خلال مبدا التدخل تحت غطاء الشرعية الدولية، التي يكفلها مبدا الدفاع عن النفس وحماية الحلفاء من الاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية. [1]

[1] أحمد هريدي، دراسات من التاريخ الأمريكي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص108.

**أولا: مرحلة العزلة (مبدأ مونرو 1823):**

وقبل التطرق الى ابعاد هذا المبدأ، نرى انه من الواجب التعريف الموجز بصاحب هذا المبدأ، وهو الرئيس الأمريكي "جيمس مونرو"، والذي تقلد عدة مناصب قيادية في الدولة – وزيرا مفوضا لدى إنجلترا وفرنسا بالخارجية–وعضو بمجلس الشيوخ، ثم رئيسا للدولة الامريكية وقد ارتبط المبدأ باسمه وهو عبارة عن رسالة وجهها الرئيس مونرو الى الكونغرس الأمريكي في 1823، لتصبح من بعد ذلك قواعد تبنى عليها السياسة الخارجية الامريكية لمدة طويلة، وينطلق على أساسها صانع القرار في تحقيق اهداف الدولة.[1]

**1. تفسير مبدأ "مونرو":**

من خلال ما تضمنته رسالة الرئيس الأمريكي "مونرو" من أفكار، تبين ان السياسة الأمريكية في عهده جمعت بين اسلوبين أحدهما البناء الداخلي والتحصين، والثاني التوسع على كامل إقليم الامريكيتين، وفي نفس الوقت تثبت للعالم بانها لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى [...لان أمريكا الجنوبية تعتبر من إقليم الولايات المتحدة الامريكية وسياسات الجمهوريات بأمريكا الجنوبية هي شان داخلي...][2] وذلك كله في مجال العزلة

ويمكن تلخيص نص مبدا مونرو في فكرتين أساسيتين:

- الفكرة الأولى: وتقوم على مبدأ " اللاتدخل":

وتحقق السياسة الخارجية الامريكية من خلال هذه الفكرة هدفين اساسين، أولهما منع أي دولة –خاصة الأوروبية–من إقامة معسكرات على كل إقليم أمريكا الجنوبية، وبذلك يضمن صانع القرار الأمريكي الوقت لبناء الداخلي والاعداد لإقامة امبراطورية ستقود العالم على أساس خطة استراتيجية بعيدة المدى، والثاني كسب ولاء قادة الجمهوريات أمريكا الجنوبية، باحتوائها تحت لواء ولايات المتحدة الامريكية[3].

---

[1] أحمد هريدي، مرجع سبق ذكره، ص114.

[2] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص83.

[3] احمد هريدي، مرجع سابق الذكر، ص 118.

وقد هدد الوزير الخارجية الأمريكي "هارسن" نظيره الإنجليزي بانه يعتبر إقامة إنجلترا مستعمرات في إقليم امريكا الجنوبية تهديدا مباشرا لأمريكا الشمالية، لان وجود أي تهديد لمصالح أمريكا في اقليمها سينجر عنه عواقب وخيمة.[1]

- أما الفكرة الثانية فتقوم على مبدأ اللاإستعمار.[2]

وهذه الفكرة تقوم على سابقتها، فاذا كان هدف الأولى هو السيطرة على كامل إقليم أمريكا الجنوبية واعتبارها شأنا داخليا، فان الثانية تؤكد ان كل إقليم الامريكيتين غير قابل للاستعمار مجددا، وان انتهاك هذا المبدأ سيمنحها الشرعية في التدخل بأي أسلوب وشكل من الاشكال، وهذه الفكرة ضلت سارية المفعول ليس على إقليم أمريكا فقط، بل على كل رقعة من العالم، وعلى مر العصور، وأكبر دليل فترة الحرب الباردة، حيث تدخلت الولايات المتحدة الامريكية في أروبا الشرقية بحجة حمايتها من الخطر الشيوعي، أي ان هذا المبدأ من العامة الثابتة في السياسة الخارجية الامريكية.

ومبدأ "مونرو" جاء أساسا كرد فعل على التهديد الأوروبي، الذي برز بعد تأسيس الدول الأوروبية – فرنسا وبريطانيا – للحلف المقدس، وهو فكرة جاءت بها هذه الدولة لتبقي على مستعمراتها في أمريكا الجنوبية، من خلال ضمان تبعية الأنظمة الملكية في الجمهوريات الامريكية لأنظمة الملكية بها.

فاهم ما جاء به هذا المبدأ:

- عدم التدخل في الشؤون الأوروبية.
- وعدم السماح لأي دولة بالنظر لأمريكا بانها قابلة للاستعمار.

ومن خلال تسليط الضوء على الواقع الدولي خلال هذه الفترة، فإننا نجد ان سياسة "مونرو" قد حددت نمطا من الاقتدار الأمريكي صياغة قواعد مرنة في التعامل مع مجالات خارج حدود القارة الامريكية.

---

[1] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص83-85.

[2] احمد هريدي، مرجع سابق الذكر، ص120.

ورغم ان الولايات المتحدة الامريكية في هذه الفترة قد أعلنت عن سياسة عزلة للتفرغ لتحصين الذات، إلا أنه في نفس الوقت هو التحضير للإعلان عن عهد ستحل فيه الولايات المتحدة الامريكية محل القوى الأوروبية.[1]

**2. البعد الاقتصادي لاستراتيجية الرئيس "مونرو":**

لم يكن مبدا "مونرو" رد فعل سياسي فقط، وانما امتد ليكون درعا حصينا لحماية المصالح الامريكية، سياسيا وعسكريا وحتى اقتصاديا، وقد كشفت سياساته في ارض الواقع على ابعاده الاقتصادية فقد أصبحت الولايات المتحدة الامريكية تمتاز بامتيازات دولية أهمها:

1) حرية التجارة في المحيط الأطلسي.
2) حرية الوصول الى الأسواق العالمية.

والتفكير الاستراتيجي للرئيس "مونرو" انعكس مخرجات كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وهذا مترجم من خلال تصريح السناتور الأمريكي (هارت بينتون) مثلا، امام مجلس الشيوخ بأن قدر أمريكا الأبدي هو الغزو والتوسع، بعد ان تحصن الولايات المتحدة ذاتها داخليا وإقليميا، وفعلا بعد بضع سنين وصلت الولايات المتحدة الى مساحات شاسعة من أوروبا بعد سيطرتها على أمريكا الجنوبية.

**ثانيا: مبادئ ولسون الأربعة عشر:1917**

عبرت مبادئ ولسون الأربعة عشر عن تحول جذري في طبيعة الاستراتيجية الامريكية، وبداية مرحلة جديدة من مراحل تطور الفكر الاستراتيجي لصانع القرار الأمريكي.

فعهد ولسون مقارنة مع سابقيه، كان مغايرا من حيث الموقف الأمريكي من ظواهر السياسة الدولية، والسلوك السياسي للدولة الامريكية على المستوى الخارجي.

وإذا كان التخطيط الاستراتيجي للرئيس "مونرو" ينطق من فكرة العزلة وسياسة تحصين الذات داخليا، اعداد وتمهيدا لبناء الإمبراطورية الامريكية.

[1] موسى الجنابي، إدارة التغيير الاستراتيجي الامريكي الشاملة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص133.

فإن الرئيس "ولسون" من خلال أفكاره انطلق من مبدأ الدولة والحكومة العالمية، على أساس أن الولايات المتحدة الامريكية هي الراعي للأمن والسلم في العالم، فمبدأ العالمية يمنحها الشرعية في التدخل في شؤون دول العالم للتوصل إلى ضمانات دولية من اتفاقيات ومعاهدات عن طريق المنظمات والشركات وتؤكد سيادتها على العالم وخلافتها القيادية للإمبراطوريات القديمة.[1]

والإطار النظري لمبادئ ولسون الأربعة عشر جاءت عن طريق خطابه امام مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1917، وقد تضمن عدة أفكار أهمها على سبيل المثال:[2]

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- الحفاظ على المن والسلم الدوليين.
- على الدول حل مشاكلها بالطرق السلمية.

وقد شكلت هذه المبادئ الجوهر الأساسي الذي قامت عليه عملية صناعة القرار الخارجي في السياسة الامريكية.[3]

وأهم ما جاء به هذا الخطاب هو أن يشار شعب الولايات المتحدة الامريكية وحكومتها، مع غيرهم من شعوب العالم المتحضرة في ضمان استمرار السلام والأمن العالميين،[4] وبذلك فإن دور الولايات المتحدة الأمريكية هو حماية ورعاية العالم بأكمله من التهديدات بكل أنواعها.

وبذلك فان الولايات المتحدة الامريكية الشرعية الكاملة في التدخل في أي دولة من العالم بحكم هذه المبادئ السامية في حماية البشرية.

أما الجانب العلمي والتطبيقي للفكر الاستراتيجي الأمريكي في هذه الفترة فان الحرب العالمية الأولى 1914 هي المثال التنفيذي لأفكار ولسون، وبداية خروج الولايات المتحدة من عزلتها الى العالمية وان فضل صاحب القرار الأمريكي في بداية الحرب "الحياد"، الا انه

---

[1] الامبراطوريات القديمة يقصد بها في هذه المرحلة: "فرنسا، بريطانيا، النمسا المجارية"، عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص92.

[2] احمد هريدي، مرجع سابق الذكر، ص 200.

[3] مصطفى طلاس، مرجع سابق الذكر، ص128.

[4] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص94.

سرعان ما وجد نفسه متورطا فيها، وقد مكنت هذه السياسة من دخول الولايات المتحدة لمساحات شاسعة من أوروبا.

وأهم ضرورات الدخول في الحرب إضافة الى الحفاظ على التوازن في القوى العالمية ومساندة الحلفاء، فإن المحدد الاقتصادي كان أكبر دافع لتدخل القوة الامريكية في الحرب، وهي ضرورة الدفاع على الحرية في التجارة البحرية ففي الوقت الذي انهار فيه الدول الأوروبية اقتصاديا (بريطانيا 44 مليار دولار، المانيا 22% من الثروة القومية وفرنسا 30% من البناء القومي، فان الولايات المتحدة الامريكية أصبحت على مشارف 50% من الاقتصاد العالمي، وبداية من 1915 أصبحت الولايات المتحدة الامريكية خزانا احتياطيا للمواد الأولية، وأصبح صانع الاستراتيجية الأمريكية ينظر من منطلق الأقوى في فرض منطقه على دول العالم،[1] وعلى نفس الاستراتيجية جاءت الحرب العالمية الثانية بفوائد أكبر على الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت قدرتها على سيادة العالم بلا منازع بالتخلص من الأعداء التقليديين.

**المطلب الثاني: التفكير الاستراتيجي الأمريكي خلال الحرب الباردة 1945-1990**

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أمام نظام دولي جديد بتحديات جديدة لها مضامين إيديولوجية، وعدو جديد متناقض معها فكريا وعقائديا، ويفرض قواعد لعبة جديدة وطبيعة تفكير استراتيجي جديد.

أولا: المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية وانعكاساتها على الاستراتيجية الأمريكية:

عرف التفكير الاستراتيجي الأمريكي تحولا جذريا، أجمع عليه أغلب المهتمين بالمجال السياسي وخبراء الاستراتيجية، وكان ذلك راجعا -حسبهم- إلى عدة عوامل منها:

- دخول السلاح النووي في الفكر الاستراتيجي بعد اكتساب الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة النووية في جويلية 1945، وبعدها الاتحاد السوفياتي في جويلية 1949، مما أدى إلى

[1] روبرت دال، التحليل السياسي الحديث ترجمة علاء أبو زيد، ط1، الأهرام، القاهرة، 1993، ص53.

تغيير في طبيعة الحرب وأساليبها ووسائلها، وأصبح المفكر الاستراتيجي يسعى إلى أهدافه ويحرص على عدم إشعال فتيل الحرب النووية.[1]

- تغير موازين القوى، بعد تراجع الإمبراطوريات التقليدية فرنسا وبريطانيا، وخروج الولايات المتحدة كقوة عظمى بحوالي 50% من الاقتصاد العالمي كقطب عالمي موازاة مع ظهور الاتحاد السوفيتي كقطب ثاني.
- تطور الاستراتيجية نظريا وتطبيقيا، فأصبح الحديث عن المجال الواسع لدراسة وتطبيق الاستراتيجية وصولا إلى الاستراتيجية الشاملة، وهذا التطور كان موازاة مع تطور التهديدات الأمنية فالحرب أصبحت حربا شاملة بدخول العنصر النووي، وظهرت تهديدات تمس الإنسان بشكل مباشر وتهدد كيان واستقرار الدول ويصعب التعامل معها بالوسيلة التقليدية العسكرية.[2]

ثانيا: انعكاس المتغيرات الجديدة في الساحة على التفكير الاستراتيجي الأمريكي:

هذه المتغيرات وأخرى أصبح لها تأثير كبير على عملية صناعة القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، مما فرض على صانع القرار الأمريكي إشراك جميع الفاعلين وتوسيع مجال إدراكه ليشمل إضافة إلى المتمرسين في الشأن العسكري والاستراتيجي للخبراء من خريجي المعاهد والمخابر الاستراتيجية، مما يؤكد أن عهد الشخصانية في عملية صناعة القرار لم يعد في صالح الاستراتيجية الشاملة وأهدافها، وأن الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي يجب أن يدرس ويعامل مثلما تعامل العلوم الدقيقة بحساباتها.

وفترة الحرب الباردة بمتغيراتها وقواعدها، أدت ظهور ظواهر جديدة، وأهم هذه الظواهر هي ظاهرة مؤسسات ومراكز البحث على غرار مراكز الدراسات الاستراتيجية للسياسة الخارجية، حيث أصبح لهذه المراكز دور فاعل ومؤثر في صياغة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وموجهة للقرار الاستراتيجي وعملية بنائه.[3]

---

[1] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص100.

[2] مصطفى طلاس، الاستراتيجية السياسية العسكرية، ط1، مكتبة دار طلاس، دمشق، سوريا، 2011، ج2، ص803.

[3] حسين بوقارة، مرجع سابق الذكر، ص45.

وهذه الظاهرة انتشرت بسرعة حتى وصلت ما يقارب 1200 مؤسسة فكر موزع على كامل الساحة السياسية الأمريكية وهي تشكل شبكة متجانسة من حيث اتساع المواضيع والتمويل، وأبرز مثال على هذه المراكز البحثية نجد أقوى مؤسسة بحث وأولها وهي مؤسسة راند كوربوريشن Rand Corporation والتي أسست سنة 1949 لتصبح مصدر يملي على صانع القرار بدراسات تشمل قضايا الدفاع والأمن وقضايا الدولة العليا، بالإضافة إلى مؤسسة Thinks Think والتي قامت بصياغة استراتيجية التعامل مع العامل الأمريكي لفترة تقارب 100 سنة.

كما ساهمت الطبيعة الاستراتيجية للسياسات الدولية في هذه الفترة إلى ظهور قواعد أصبحت تؤثر بشكل فعال في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وإضافة إلى مؤسسات البحث، فهنالك مؤسسات غير رسمية أخرى تضغط لتوجه القرار وتؤثر في عملية صناعته مثل اللوبي الإسرائيلي Aipac ووسائل الإعلام.[1]

أهم الاستراتيجيات والمبادئ في السياسة الخارجية الأمريكية:

وحسب طبيعة الصراع الأمريكي في حربها ضد الاتحاد السوفياتي، حدد صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية طبيعة تفكيره الاستراتيجي، والذي صاغ العديد من الاستراتيجيات أهمها:

**1. استراتيجية الاحتواء:**

جاءت كرد فعل ووقاية ضد الخطر الشيوعي، مصبوغة بقلق أمني متزايد من العدو الإيديولوجي بأبعاده التوسعية، ويمكن الإشارة هنا بأن استراتيجية الاحتواء كانت أول استراتيجية أمريكية يتم فيها العودة إلى نظريات الخبراء والمفكرين.[2]

فالمفكر والخبير الاستراتيجي الأمريكي المتخصص في الشؤون السوفياتية هو صاحب نظرية الاحتواء.

[1] إسماعيل زرقة، مدخل إلى الاستراتيجية (محاضرات مقياس الاستراتيجية والعلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016-2017، ص19.

[2] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص122.

ويقوم الإطار النظري لهذه الاستراتيجية على تطويق الاتحاد السوفياتي وكل الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الشعبية بجدار عازل وضاغط من الأحلاف والقواعد العسكرية، تحول دون نفاد السوفيات إلى مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، فكلما زادت قوة العزل والضغط على الاتحاد السوفياتي كلما سرع عملية تفككه وانهياره.[1]

أما الجانب التطبيقي العملي لاستراتيجية الاحتواء والعزل فقد برزت من خلال إقامة حلف شمال الأطلسي 1949 في أوروبا، وفي آسيا اتفاقية الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عام 1951، وضع كوريا الجنوبية معاهدة التبادل الأمني 1953، بالإضافة إلى إقامة حلف و(السييتو) عام 1954 في جنوب شرق آسيا.

ورغم أن هذه الاستراتيجية شهدت عدة تعديلات، إلا أنها عبَّرت عن نضج المفكر الاستراتيجي الأمريكي، وأهمية مراكز البحث والجانب النظري في تدعيم عملية صناعة القرار بحيث أدت هذه الاستراتيجية إلى تكبيد الاتحاد السوفياتي وكانت سببا في تفكيكه وانهياره.

**2. استراتيجية الانتقام الشامل:**

هذه الاستراتيجية عبرت عن نضح وتطور بلغ أوجه في طبيعة التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وهذه الاستراتيجية ارتبطت بالمتغير الجديد في التفكير الاستراتيجي، وهو السلاح النووي والذي أدى إلى تحول جذري في المفاهيم وطبيعة الاستراتيجية موازاة مع ظهور تهديدات من نوع جديد تبدل فيها مفهوم الصراع والحرب وطبيعتهما ووسائل تنفيذهما.

وعقيدة الانتقام الشامل[2] وضع أسسها وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستركلاس) في بداية الخمسينيات، واعتبرت بمثابة التصحيح لكل نقاط ومواطن الضعف التي أسفرت عنها نظرية الاحتواء.[3]

والإطار النظري لهذه الاستراتيجية يتمثل في الأفكار التالية:

---

[1] مصطفى طلاس، مرجع سابق الذكر، ص689.

[2] إسماعيل زرقة، مرجع سابق الذكر، ص9.

[3] عامر هشام عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 116.

- إذا حاول السوفييت تغيير هياكل القوة على الصعيد العالمي، والمساس بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بأي شكل من الأشكال أو تحت أي مبرر فإنهم سيواجهون بتصميم الولايات المتحدة على استخدام الأسلحة النووية بصورة فردية شاملة.

وقد عرفت هذه الاستراتيجية بسياسة حافة الهاوية، واعتبرت بمثابة الطريقة الوحيدة لردع الاتحاد السوفياتي من أجل الحد من توسعه، وتسريع عملية تفككه باحتكار السلاح النووي.

إلا أن هذه الاستراتيجية لم تدم طويلا من حيث الفعالية،[1] ذلك بعد اكتساب السوفياتي للقنبلة النووية عام 1949، ليصبح الكلام عن طبيعة فكر استراتيجي جديدة انطلاقا من متغير توازن الردع النووي بين القطبين.

ثانيا: وأهم مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية نذكر على سبيل المثال:

مبدأ ترومان 1949: جاء هذا المبدأ في ظل الصراع الإيديولوجي الذي عرف بالحرب الباردة بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي URSS والولايات المتحدة USA في قيادة الجهة الغربية للعالم.

وصاحب هذا المبدأ هو الرئيس الأمريكي "هاري ترومان"، ورغم أن المبدأ قد تضمن مساعدات اقتصادية تصل إلى أكثر من 12 مليار دولار لتركيا واليونان إلا أن الأهداف الخفية كان توسع دائرة السيطرة الأمريكية بتوسع استراتيجية الاحتواء التي تنتهجها السياسة الخارجية الأمريكية طيلة هذه الفترة، فلم يقتصر المشروع على كسب الولاء الدولتين المعنيتين فقط بل كان الهدف منه هو أن يشمل جميع دول أوروبا الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط.[2]

وأهم ما طبع التفكير الاستراتيجي الأمريكي من خلال هذا المبدأ هو اعتماد صانع القرار مبدأ أطلق عليه: عقيدة الانتقام الشامل، نتيجة الاحتكار الأمريكي للسلاح

[1] مصطفى طلاس، مرجع سابق الذكر، ص 300.

[2] عبد العزيز سلمان، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، ط2، دار النهضة العربية، لبنان، 2003، ص25.

النووي، وهذه العقيدة ظلت بقوة فعاليتها إلى غاية ظهور توازن الردع النووي بعد اكتساب الاتحاد السوفياتي للقنبلة النووية في جويلية 1949 خاصة وأن أهم أهداف المبدأ وهي:[1]

- الوقوف ضد المد الشيوعي السوفياتي.
- تفعيل سياسة الاحتواء والتوسع الأمريكي.

وقد تزامن هذا الفعل الأمريكي على المستوى الدولي مع اكتساب العدو السوفياتي القنبلة الذرية، في جويلية 1949، وبدا الحديث عن حالة توازن الرعب النووي.

2. مبدأ أيزنهاور: 1957 عبرت رسالة الرئيس الأمريكي أيزنهاور دوايت عن مرحلة جديدة من مراحل التطور التي وصل إليها المفكر الاستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية.

وهي رسالة قدمها إلى الكونغرس في 05 جانفي 1957[2] بعد أحداث العدوان الفرنسي–الإسرائيلي–البريطاني على مصر لعام 1956 كرد عن تأميم قناة السويس من طرف صانع القرار المصري في عهد الرئيس جمال عبد الناصر.[3]

وقد تضمن أيزنهاور طلبا ملحا على ضرورة أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والعالم من خلال دعم السلام في العالم.

وكان الهدف الأساسي هو الوقوف في وجه المد الشيوعي، وحصارا على الاستراتيجية التوسعية السوفييتية، لاحتواء منطق الشرق الأوسط، وقد عرفت الاستراتيجية سياسة ملء الفراغ، بعد الفراغ الاستراتيجي الذي تركه خروج كل من فرنسا وبريطانيا نتيجة تحطمهما في الحرب العالمية الثانية.[4]

وقد صنفت منطقة الشرق الأوسط إلى دول موالية للولايات المتحدة الأمريكية وأخرى غير موالية.

---

[1] إسماعيل زروقة، مرجع سابق الذكر، ص16.
[2] عبد العزيز سلمان، مرجع سابق الذكر، ص40.
[3] رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية، الأهداف، الأدوات، المعوقات، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص44.
[4] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص125.

ويمكن أن نذكر أهم العوامل التي جعلت صانع القرار يهتم بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط "أوراسيا"، والتي أسماها الخبراء الاستراتيجيون بأرض القلب[1] وأهمها:

- الحاجة لأوروبا كحليف استراتيجي وتاريخي اقتصاديا وسياسيا لمساندتها في الدور العالمي، مما يسهل عملية نجاح سياسة الهيمنة والاحتواء.
- العمل على حصار الشيوعية ومواجهة المخاطر بشكل جماعي أوربو–أمريكي والتهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والجريمة المنظمة...".
- الحصول على شرعية التدخل في مناطق أوروبا والعالم من خلال البوابة الأوروبية.[2]
- الدراسات الاستراتيجية ودورها في دعم القرار الاستراتيجي في فترة الحرب الباردة.

زاد اهتمام رجال السياسة بالاستراتيجية وكان هذا طبيعي إذ لم يعد المجال حكرا على رجال المؤسسات العسكرية المتخصصة وحدها لأنه قد يؤدي إلى هلاك البشرية جمعاء، وبالنسبة لهؤلاء فإن القوة النووية في يد الدول النووية أصبح مثل الطفل الصغير الذي لا نستطيع منعه من اللعبة الجديدة، فهل يمكن منع القوى الكبرى من استعمال السلاح النووي إلى الأبد.[3]

وقد برز العديد من المفكرين في مجال الاستراتيجيا على طول مدة الحرب الباردة، ورغم أن بدايات البحث في عهد الاستراتيجيا قد فعَّله رجال المؤسسة العسكرية والمتمرسين في ميدان الحروب، إلا أن المفكرين الذين كانوا أكثر شهرة هم الذين تخرجوا من الجامعات والمعاهدة، والذين استعين بهم في الدفاع الاستراتيجي على غرار "بيرنار برودي Brodie Birnard"، صاحب وفي مؤسسة آندبوزكز رايست البحثية، التي أقيمت بدعم من وزارة الدفاع الأمريكية 1945، والذي نشر مقاله الشعير تحت عنوان (الاستراتيجية كعلم).

---

[1] برجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ط1، هربت للنشر، القاهرة، 2003، ص25.

[2] هادي قبيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2008، ص 34.

[3] زروقة إسماعيل، مرجع سابق الذكر، ص10.

وقد كان "لبيرنارد" الفضل في تحويل الاستراتيجية من ميدان استعمال السلاح النووي إلى البحث عن كيفية الحؤول دون استعماله، وهذا ما أدى إلى مساعي لتفعيل نظرية الردع النووي.

وبذلك فإن كل الباحثين والخبراء الاستراتيجيين في هذه الحرب، سعوا إلى تحويل الاستراتيجية بالوصول أهدافه من استعمال القوة الصلبة والسلاح النووي إلى البحث عن طرق زيادة أمن الدولة الأمريكية ومصالحها في العالم بالقوة الناعمة.

واعتمادا على نظرية "" الردع "" ونظرية الألعاب في العلاقات الدولية، فان اكتساب الاتحاد السوفياتي للقنبلة الذرية في جويلية من عام 1949 جعل كفتي القوى متوازيتين، بما فرض المفكرين الاستراتيجيين اعتبارات مرحلة الخمسينيات والتي اعتبرت ذروة الصراعات الحرب الباردة، والتي هددت العالم في كل مرة بحرب عالمية نووية، نتيجة التوالي ثلاث اشد الازمات بالمرحلة – ازمة برلين الأولى والثناية، الازمة الكومة الكورية، الازمة الكوبية – حيث وصفها المنظرون على انها اعلان عن انعراج في طبيعة اللعبة الدولية، ووسائل الدخول في الميدان المواجه لكى الطرفين.

ونظرية الردع والتي تقوم على مبدأ توازن الرعب النووي، رأت في قراءتها لطبيعة الاستراتيجيا في هذه المرحلة، ان السلاح الذي كان هو سبب ضمان والقوى لتدمير الخصم والذي سعت الدول في سباق لاكتسابه، لتستطيع فرض منطقها بالقوة على سياسات الدول، والذي كان السبب دمار أوروبا خلال الحرب العالميتين ومقتل اكثر من 50 مليون انسان، ليزيد من قوة الحرب وخطورتها، اصبح هذا السلاح هو الأداة الوحيدة للوصول على حل يضمن الوضع المستقر، فالمفارقة ان المؤسسة العسكرية التي كان هدها تدمير وكسب الحرب اصبح كل اهتمامها هو العمل على تجنب استعمال القوى العسكرية[1] بقدر الإمكان، القوى النووية أصبحت تستعمل السلاح النووي لمنع وقوع الحرب.

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات، ط4، دار هومة، الجزائر، 2002، ص169.

فأزمة الصواريخ الكوبية 1962، التي هددت العالم بدمار كامل لكل ما على الأرض، كانت هي السبب في تحول جذرية في طبيعة التفكير الاستراتيجي ووسائل الصراع، وتقدم المحدد الاقتصادي والسياسي على حساب تراجع المحدد العسكري وهي مرحلة فرض فيها الفاعلون على ان العسكري في خدمة السياسي منطقهم على حساب أصحاب الرابع القائل بأن السياسي كان في خدمة العسكري وهي رأيي لم تعد صالحة في زمن استبدلت فيه الوسيلة الديبلوماسية في حل المشاكل بدلا من القوة العسكرية، والحرب الغير المباشرة بدل الحرب المباشرة.

فإذا نظرنا من حيث التفسير الى أسباب الازمة على ميدان الصراع فإن تنصيب الاتحاد السوفياتي للصواريخ الباليسيتية على حدود نطاق للولايات المتحدة الامريكية في الحدود الكوبية كان استفزازا وتهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، مما دفع صناع القرار الاستراتيجي الخارجي الأمريكي الى اتخاذ إجراء يردع من خلاله صانع القرار الاستراتيجي للخصم، ويفرض عليه إعادة النضر في الخطة الاستراتيجية، والعواقب التي سيؤدي اليها تصرف مثل هذا السلوك.

أما من حيث تحليل نتائج هذه الازمة وانعكاسها على الفكر الاستراتيجي وصاعي والخطط الاستراتيجية فإن:

1- توازن القوى، والاضرار التي ستنتج في حالة نشوب الحرب فرضت على صانع القرار الأمريكي مبدأ التعقل والبحث عن خطة تجنب الولايات المتحدة والعالم حربا خسائرها أكبر من منافعها.[1]

2- إن السلاح لم يعد وسيلة لتنفيذ الحرب والاستراتيجية الحربية على الميدان بل أصبح وسيلة من وسائل تشريع قوانين جديدة، وفرض المنطق من التعامل مع الازمة للإطاحة بالخصم دون تجاوز مستوى الردع والتهديد.

[1] زبغينيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جنكير، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، 2012، ص35.

3-من بعد هذه الازمة ساد منطق الرعب النووي ليعزز من فعالية نظرية الردع والتي تقوم على فكرة " ان الدول النووية لا تحارب بعضها".[1]

أما نظرية الألعاب فان طبيعة العلاقات الاستراتيجية الدولية في هذه الفترة فرضت صنف اللعبة الصفرية في حالة استخدام السلاح النووي، وغير الصفرية في حالة استعماله كوسيلة ضغط وتهديد، والسعي الى إيجاد وسائل أخرى تتحقق بها مصالح دون خسائر.[2]

وبما ان منطق اللعبة الصفرية يحتم غلبة قوى على أخرى فان فعاليتها سادت خلال الحروب العالمية وما قبلها، والتي نتج عنها في كل مرة انهيار قوى مثل الإمبراطورية الفرنسية والبريطانية وظهور قوى جديدة مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بداية من 1945، وقد تراجع مع مرحلة الردع النووي بداية من 1949.[3]

فإن الصنف الثاني من الألعاب الاستراتيجية هو الذي يمجد المنطق القائل بأن:

- توازن قوتي الخصمين واستحالة تدمير أحدها الأخر دون تدمر.
- بالإضافة إلى العارض التام الأيديولوجي والبراغماتي.
- وعدم وجود قنوات للتواصل والتفاهم.

سيؤدي ذلك بالضرورة على نتيجتين:

- الأولى: وهي دمار كلا الطرفين، وهنا علق عليهم أحد المحللين الاستراتيجيين الأمريكيين بأنه من غير المنطق أن ندمر أنفسنا بأنفسنا لصالح أصدقاء أعدائنا، الذين هم في النهاية أعداؤنا، ويقصد بذلك الديموقراطيات التي كانت تحت لواء الاتحاد السوفياتي، والدول الإسلامية والإفريقية التي كانت ستستفيد من دمار القوتين، لكن هذا المنطق لن يصلح حتى ولو لأن الوسيلة المستعملة في الحرب هذه المرة –إن استعملت–ستدمر كل من الأرض، ولن يربح فيها عدو ولا صديق.

[1] الفكرة من استنتاج الباحث ومجوده الشخصي ولم توجد في ادبيات سابقة.
[2] برجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق الذكر، ص35.
[3] محمد شلبي، مرجع سابق الذكر، ص170-171.

- تحقيق قدر من الأهداف مع ضمان أقل الخسائر وهذا بالتضحية للهدف الأسمى للاستراتيجية وهو: تدمير الخصم والنصر.

والحل حسب مفكري هذه النظرية هو:

إعادة صياغة مفهوم النصر، من النصر الكلي بفناء الخصم إلى نصر جزئي الذي يضم أفضل الأهداف مع أقل الخسائر وردع الخصم وتهديده بنتائج أفعاله السلبية بدل تدميره.

- فتح قنوات أخرى بوسائل غير عسكرية لتقاسم المصالح الاستراتيجية واستعمال القوة العسكرية كوسيلة ضغط على يد الدبلوماسي والمفاوض.

وهنا من خلال تحليل نظرية الألعاب لهذه المرحلة فإن العسكرية ترتدي بدلة الدبلوماسي بدل العسكري ويحمل حقيبة بدل السلاح ويجتمع مع خصمه على الطاولة بدل المعركة وتبادل الكلام بدل الرصاص وهي طبيعة الاستراتيجية خلال هذه المرحلة.

ومن خلال دراستنا لمراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وبناءًا على أدبيات الدراسة ومراجع البحث وقراءات المحللين السياسيين والمهتمين بمجال السياسة الخارجية الأمريكية، تبين لنا أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة التأسيس وصولا إلى نهاية الحرب الباردة، عرفت تغيرا دوريا وبشك روتيني من شكل انعزالي إلى اخر تدخلي وذلك على عقدين من الزمن.[1]

فمرحلة العزلة يمكن حصرها تاريخيا من عام 1776 إلى 1798، أي من عهد التأسيس ومبادئ العزلة والبناء الذاتي الداخلي من مبدأ "مورنو" إلى عهد الحروب الإقليمية وبين سنة 1798 إلى غاية 1824 تحول توجه صانع القرار الأمريكي في السياسة الخارجية الى التوجه التدخلي من خلال ردود الفعل على سلوكيات الدول الأوروبية المهددة للمصالح الامريكية

[1] أمين شبلي، أمريكا والعالم متابعة طرح السياسة الخارجية الامريكية، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة،2005، ص111.

إقليميا ثم عادت من جديد الى حالة العزلة حتى 1944، لترسي قواعد واسس الإمبراطورية الامريكية التي ستقود العالم وترعى مصالحه وأمنه.

ويصر بعض الدارسين والخبراء في شؤون السياسة الخارجية الامريكية على منطق الثبات من حيث المبادئ العامة للسياسة الخارجية الامريكية.

ويصف هؤلاء طبيعة التطور في السياسة الخارجية الامريكية على انها تجمع بين خاصيتين ومبدأين على طول مراحل تطورها.

أما الخاصيتين فهما التغير والتطور مع الاستمرارية والبناء، ولما نأتي الى مقارنة عهد مورنو مع عهد ترومان خلال الحرب الباردة فإن السياسة الخارجية الامريكية جمعت في كلا المرحلتين بين مبدأ العزلة وعدم التدخل في شؤون الدول الأوروبية، وفي نفس الوقت سعت الى مشاريع من شانها ان تستولي من خلالها على مساحات شاسعة من أوروبا والعالم بناءًا على خطط التوسع والهيمنة عن طريق الاحتواء.

أما المبدأين فهما: مبدأ العزلة تارة، عندما تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية داخليا، ومبدأ العالمية[1] عندما تهدد مصالحها في أي رقعة من العالم.

## المبحث الثاني: التفكير الاستراتيجي الأمريكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة

من الأهمية بمكان ولفهم طبيعة السلوك الخارجي، والخلفية الفكرية التي يبنى على أساسها القرار الاستراتيجي الأمريكي، ومواقف وسلوك الناتج عن هذه النظرة، رأينا أنه من الواجب أن نسلط الضوء على مكونات البناء الفكري لصانعي القرار من هذه المرحلة والتركيز هنا على مدرستين أو اتجاهين يشكلان المشهد الرئيسي في السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث لا يمكن ان يصنع القرار أو يمرر للنظام ككل وفق منهجية يفرضها نفوذ حزبي أو فردي أحادي، بل تتعدد القوى التي تتحرك ضمن معادلات القوة والنفوذ تحت غطاء الديموقراطية

[1] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص 15.

الأمريكية[1] للوصول إلى رسم سياسة خارجية تلائم كل المعتقدات والرؤى وتحقق أهداف المجتمع الأمريكي.

فمدرسة المحافظين الجدد التي تمتلك معتقدات نسبة إيديولوجية تملي عليها استراتيجيات عامة في السياسة الخارجية الأمريكية، فهي مدرسة ذات منهج موحد وتنطلق قاعدة إيديولوجية مبادئيه.

أما المدرسة الواقعية: فمن خلال مقاربة الواقع نحاول رسم سياسة تهدف إلى تحقيق المصالح الاستراتيجية العليا للدولة والقوى الفاعلة في الناظم الأمريكي، باعتبار الارتدادات المتوقعة الناتجة عن السلوك الأمريكي، وبذلك فهي تنطلق من تجارب الواقع الميدانية وليس لها أيديولوجيا أو مبادئ عقائدته.

كما لا يمكن أن نتجاهل أن الولايات المتحدة قد تأسس فيها المجتمع والدين في آن واحد، وهو ما نتج عنه حركات ومنظمات سياسية واجتماعية ذات مرجعية دينية وهو ما اصطلح عليه (باليمين الديني)، ليصبح كجماعة ضغط على صناعة القرار الأمريكي، وليبرز تأثيره بعد وصول جورج بوش الابن إلى الحكم.

## المطلب الأول: مرحلة الفراغ الاستراتيجي من (1991-2001)

فرض انهيار الاتحاد السوفييتي على المفكر الاستراتيجي الأمريكي إعادة النظر في سلوكه الخارجي، ومدى قدرته على إقناع الرأي العام بشرعية أفعال دولته في مناطق من العالم.

فالعدو السوفييتي كان (نصف العدو) كما وصفه المحللون السياسيون فهو منح الولايات المتحدة الامريكية الحجة لتتدخل في العديد من المناطق من العالم وتوجه العديد من سياسات الدول، ومن خلاله صنفت الدول إلى موالية للولايات المتحدة الامريكية وأخرى غبر موالية.

فمشروع ترومان دخل من خلاله الرئيس الجيش الأمريكي بحجة الدفاع عن المنطقة وحمايتها من الخطر الشيوعي وإعادة بناء ما دمرته الأعداء القديمة فرنسا وبريطانيا خلال الحربين.

[1] هادي قبيس، مرجع سابق الذكر، ص15.

ثم جاء مشروع ايزنهاور في منطقة الشرق الأوسط، والتي فتحت بوابة أوروبا لتصبح مصرحا حصر أمريكا مع اعدائها في هذه القارة التي كانت أول مهدد لمشروع بناء الدولة الأمريكية اثناء وبعد الاحتلال الإنجليزي للقارة.

فقد اعترفت المستشارة الامريكية "رايس" صراحة أن المفكر الاستراتيجي الأمريكي عرف نتيجة غياب العدو السوفييتي فراغا استراتيجي أيديولوجي فتح المجال للتهديدات الحدودية الأمريكية، مما فرض عليه مما فرض عليه إعادة بناء الاستراتيجية طبيعة ومبدءا ووسيلة تنفيذه، والاصعب والاهم هو القدرة على اقناع الرأي العام ولا يتم ذلك –حسبها–الأمن خلال الترهيب من عدو جديد.[1]

وهو ما دفع الخبير السوفييتي بالقول إن الولايات المتحدة الامريكية بقدر ما ربحت حربها مع السوفييت فإنها مهددة بخسارة كل شيء في أي لحظة لأنها خسرت العدو الذي بررت كل استراتيجياتها خلال القرن العشرين.[2]

وحالة الفراغ الاستراتيجي أدت إلى تبني السياسة الخارجية الامريكية استراتيجيات مؤقتة، وهذا ما أجمع عليه العديد من الخبراء في الاستراتيجيا والخطيط كما قال جاك أتاتولي Jack outatili بأن الإدارة الامريكية تريد ان تفرض حلول مؤقتة لا ترتكز الى رؤية استراتيجية متماسكة وفي ذات السياق سبقه هنغتنغتون في أن توجيه المصالح الامريكية ووضع استراتيجية متماسكة في غياب العدو أمر مستحيل.[3]

**الإطار النظري للتفكير الاستراتيجي**

صانع القرار الأمريكي في هذه المرحلة خلال والحملة الانتخابية والأوراق الناطقة عن البيت الأبيض ففي الوثيقة الصادرة بعنوان توجيهات التخطيط الاستراتيجي للسنوات من 1994

[1] عبد القادر فهمي، مرجع سابق الذكر، ص83.

[2] موسى الجنابي، مرجع سابق الذكر ص133.

[3] Samuel, Huntington, The clash of civilisation and the remaking of the world, simon and schuster Rochefeller center 1230 avenue of the amiricas New York, NY10020, 1996, P29.

إلى 1999 الصادرة من وزارة الدفاع الامريكية جاء فيها ان الاستراتيجية الامريكية تركيز على منع دخول أي منافس للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد العالمي.

**وثيقة كوندوليزا رايس:** هي شخصية سياسية بارزة، تقلدت عدة مهام في عهد جورج بوش وكان أثناء حملة بوش الابن الانتخابية تتولى مسؤولية مستشارة مرشح الرئاسة للشؤون الخارجية، وقامت بصياغة وثيقة تعكس التفكير الاستراتيجي في الحزب الجمهوري ورؤيته للعالم.

وقد نشرت هذه الوثيقة في مجلة فورين ايفرزقي في عددها الأول صيف عام 2000 بعنوان حملة: النهوض بالمصالح القومية The national interests compaign 2000 promoting

ويتبين من خلال هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة الامريكية وجدت نفسها تعيش مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأنه ينبغي لفت النظر إلى أن أمريكا يصعب عليها تحقيق مصالحها في غياب العدو، ففي نص الوثيقة صرحت كوندوليزا رايس أن: "الولايات المتحدة الامريكية قد وجدت صعوبة بالغة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفييتية، والواقع أننا لا نعرف ما يجب أن يكون عليه رأينا فيما يلي المواجهة الامريكية مع السوفييت"، وقد أكدت المستشارة بأن الولايات المتحدة الامريكية في مراحل انتقالية مهمة ذات أبعاد استراتيجية، ويجب أن توصل القادة الأمريكيين إلى القدرة على التأثير على شكل العالم المستقبلي.

فالاتحاد السوفييتي لم مجرد منافس تقليدي، بل كان يسعى إلى خلق منازع استراتيجي للأسواق، ولقد عزل عملاءه وحلفاءه عن شروط الرأسمالية الدولية واعتبرته المستشارة الامريكية ديناصورا اقتصاديا، ومن خلال نص الوثيقة فان الولايات المتحدة الامريكية في هذه الفترة الانتقالية عملت بكل قوتها لرسم معالم العالم المستقبلية على قاعدة رأسمالية تقوم على بعدين: السوق والديموقراطية، وهي في التفكير الذي طبع الفكر الاستراتيجي الأم تحت لافتة العولمة، على أن يضمن ذلك إعادة تعريف المصلحة القومية الامريكية بشكل محدد وفرض اتباع النموذج الأمريكي، ويمكن أن نستشف بسهولة الخلفية الفكرية للسياسة في هذه الفترة وهي

تسليم مبادئها من مدرسة اطلق عليها: "الإستشراقية الجديدة" ومن رموزها برنار لويس وهنغنتون وأما أفكارهم اللاإستمرارية للأفكار السابقة للرؤساء: مورنو، روزفلت، ولسون...حيث تقوم على:

- استثنائية النموذج الأمريكي.
- ضرورة إعلاء المصلحة الامريكية القومية.
- ضرورة نشر القيم الامريكية ولو بالقوة.

وأهم مبادئ هذه الوثيقة لرايس:

1- ضمان أن القوى الامريكية في ظل إدارة الجمهوريين يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة وتقاتل في سبيل حماية مصالحها، إذا لم تنجح في إعاقة الحرب.[1]

2- تعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عبر نشر التجارة الحرة والنظام عالي عالمي في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ بما فيها العالم الغربي الذي تم تجاهله كمنطقة حيوية.

3- تجديد علاقات شاملة مع القوى الكبرى.

4- التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة التي تتخذ بازدياد أشكال الإرهاب وتطور أسلحة الدمار الشامل والامر واضح من خلال رؤية الحزب الجمهوري أن المصلحة القومية المباشرة هي الهدف الأسمى وتتحقق من خلال:

أولا: دعم السياسة الاقتصادية الدولية التي من شانها تفعيل الاقتصاد الأمريكي.

وفي التقرير الذي قدم للرئيس بوش في فيفري 2001 الذي يسمى "الإبحار في المياه المضطربة" الذي يضمن ما يلي:

- دعم مطلق لإسرائيل الركيزة الأولى لضمان الأمن القومي.
- تشجيع التغير في العراق الذي لم يتم بوسائل سياسية على عكس إيران.

وتؤكد الإدارة الامريكية أن التطور الأفضل للمصالح الأمريكية وللمتبقي الطرف هو التغير الذي يبدأ بخطوات فاعلة للضغط على نظام مراد على حسب كل الجهات.

[1] هاري آ، يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي، التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرون، ترجمة راجح محرز علي، ص1، مركز الامارات العربية المتحدة، 2011، ص11.

– يجب أن تكسب الإدارة الامريكية دعم الدول لوضع استراتيجية ضد العراق.

– يجب أن ترد الولايات المتحدة الامريكية بقوة عسكرية واسعة النطاق إذا ما مارس العراق العمليات حاول أو استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد بلد آخر، وإذا تفرض على صدام الإلغاء العنصري للسلطة الكردية المستقلة من شمال اعراق، ومن الضروري دعم عمليات التفتيش عن الأسلحة أما الوثيقة التي كانت في 20 سبتمبر من عام 20 أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عن استراتيجية للأمن القومي حيث جاء معها:

[... الدفاع عن الولايات المتحدة الامريكية والشعب الأمريكي ومصالحنا في الداخل والخارج من خلال تحديد التهديدات والقضاء عليها قبل وصولها الى الحدود، وبينما مازالت الولايات المتحدة الامريكية مستمرة في الجهود.

ضمان الحصول على دعم المجتمع الدولي، فإننا لم نتردد في اتخاذ القرار فإننا لن نترك في اتخاذ خطوات من جانب واحد وتسديد الضربة الأولى... "إن أفضل دفاع هو الهجوم"...].[1]

وقد ترجمت هذه الأفكار الاستراتيجية في شكل استراتيجيات ومبادئ مثلت طبيعة الاستراتيجية الامريكية لما بعد الحرب الباردة.

وقد تضمنتها وثيقة الامن القومي الأمريكي عام 2002 وهي تمثل أفكار التيار المحافظ الجديد، واعتبرت افكارها ومبادئ توجه السلوك الخارجي الأمريكي يعني نهاية الحرب الباردة وتقوم على أسس أهمها:

– أهمية الحفاظ على عالم أحادي القطبية لا يكون للولايات المتحدة الامريكية منافس حقيقي، ولا يسمح فيه بقيام أي تحالف دولي لا تكون الولايات المتحدة طرفا فيه.

ومن خلال هذا المبدأ فان الولايات المتحدة الامريكية تضمن حالة توازن القوى وهو فكر ذا طبيعة واقعية، وفي نفس الوقت الاعتماد على المؤسسات الدولية في الوقت المناسب لضربات لتقضي على التهديد المحتمل، وهو ما طبق في القضية الليبية بعد انهيار نظام معمر القذافي.

[1] بن عمار إيمان، الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي دراسة حالة العراق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص70.

- تراجع القواعد الحاكمة للنظام الدولي والمتمثل في القواعد القات الدولية والاتفاقيات والمنظمات الدولية.

ومن خلال هذا المبدأ فان الولايات المتحدة الامريكية تضمن شرعية دولية بطريقة تدخلها ولوسائل التدخل مهما كانت طبيعة التدخل او طبيعة التهديد، والأخطر من هذا فان الولايات المتحدة الامريكية ستقيم قواعد دولية جديدة على حساب مصلحتها القومية.

وهو ما ترجم على ارض الواقع من خلال انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من عديد الاتفاقيات الدولية إبان إدارة جورج بوش الاب كاتفاقية كيونو.

والنظام الأساس للحكم الجنائي وموقف ترامب 2017 من المنظمة وبذلك فان الإدارة الامريكية بشكل واضح لم تعد تلقي بالا إلى الاستقرار وهو حماية المصلحة والامن القومي الأمريكي فهو لم يعد هدف للسياسة الخارجية الامريكية بل الهدف ولو على حساب الاستقراءات.[1]

**المطلب الثاني: استراتيجيات ملئ الفراغ الاستراتيجي بعد احداث 11 سبتمبر 2011**

استراتيجية الضربات الوقائع:

انطلاقا من تصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش دبليو "إذا انتظرنا الى ان يتحقق التهديد فنضطر إلى الانتظار طويلا "تحددت معالم استراتيجية أمريكية جديدة اسماها باستراتيجية الضربات الوقائية وهي استراتيجية تحاول الولايات المتحدة الامريكية من خلالها تعزيز المزيد من التوسط والهيمنة على العالم بداية من نهاية الحرب الباردة.

ومفهوم الضربة الوقائية لدى الأمريكيين بأنه ذلك النوع من النشاط الهادف الى تحديد وتحييد أو تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يملكها الاخرون بل ان يتمكنوا من استخدامها تقول كوندوليزا رايس بأنها استباق فعل التدمير الذي يمكن ان يقوم به عدو ضدك.

وكان الرئيس بوش قد طرح فكرة الضربة الوقائية امام البرلمان الألماني في ماي واكدها في خطابه في الاكاديمية العسكرية بمناسبة تخرج الدفعات قائلا ان قادة المستقبل العسكريين

[1] هدى محمود حرب، "الحرب الإستباقية ومشروع الحرب الأمريكية على العراق"، مجلة العلوم السياسية، مجلة 38، العدد 154، أكتوبر 2003، ص70.

الأمريكيين يجبوا ان يكونوا مستعدين لتوجيه ضربات وقائية في حربهم على الإرهاب وللتعامل مع التحذيرات الغير مسبوقة وإمكانية حدوث هجمات كيمياوية او بيولوجية من الإرهابيين.

ويقوم الإطار النظري لهذه الاستراتيجية على المبدأ الاساسي يستهدف كل من يقدر ان كل من يمكن و–لو فرضا–ان يشكلوا مستقبلا تهديدا للأمن القومي الأمريكي.[1]

واعتبرت استراتيجية بوش رد فعل عن احداث سبتمبر 2001 حيث سعت الى بناء مذهب عسكري في إطار استراتيجية تضمن تفوق وإعادة صياغة قضايا لصراع في العالم واسقاط الأنظمة المارقة بالقوة كما حدث في العراق.[2]

ركزت الوثيقة في مقدمتها التي كتبها الرئيس بنفسه على الحرب الاستباقية والتي تقوم على ثلاث أسس:

1- ان الردع والتهديد بأنواعه لم يعد كافيا للأمن من التهديدات الأمنية الجديدة

2- ان احداث 11سبتمبر 2001 كانت إنذارا بإمكانية حدوث هجوم مأساوي خاصة بعد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

3- ان العبرة من أي عمل إرهابي تفرض بالضرورة ان الردع والتهديد عمل يائس ولا فائدة منه.

وترسم الوثيقة والسياسة الخارجية الامريكية لمستقبل تصورات صانع القرار والفكر الاستراتيجي:

1- على مستوى المساعدات الخارجية والديبلوماسية:

ويقصد بها تلك المساعدات التي يقدمها كل من البنك وصندوق النقد الدوليين وذلك من خلال دعم الحكومات المعتدلة والعصرية وخاصة العالم الإسلامي

2- إعادة النظر في نمط العلاقات الدولية:

[1] علي بوشربة، الحرب الاستباقية، من يريد إطفاء الشرعية عليها، "مجلة الجيش"، العدد 577، أوت 2006، ص32.
[2] عامر هشام، مرجع سابق الذكر، ص 118.

رغم انه من المعروف ان العلاقات الدولية تقوم على مبدأ السيادة والمساوات القانونية منذ معاهدة واستفاليا 1648 في إطار النظام الدولي فإن الوثيقة تشير الى ان الإدارة الامريكية لا تولي اهتماما لمبدأ السيادة بل ان مصلحة الامن القومي تلغي كل المبادئ

3- ان الخارج عن السياسة الامريكية يعتبر مهددا للأمن الأمريكي وهو ما يبيح للإدارة الامريكية تنفيذ الضربة الاستباقية ويعتبر الطرف مهما كان دولة او فرد ضمن خانة الإرهاب، وهو ما عبر عنه الرئيس بقوله من ليس معي فهو ليس ضدي.

والصورة الادراكية حول واقع العالم لدى صانع القرار الأمريكي تبرز من خلال تصريح مستشارة الامريكية بقولها: " يجب رسم سياسة خارجية جديدة تمكن من الاعتراف بأن الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بموقع استثنائي لدى الدول التي تملك قدما داخل القطار وحتى التي خارجه ".[1]

الجانب العملي والميداني للفكر الاستراتيجي في هذه المرحلة برز من خلال موقعين جيواستراتيجيين العراق والشرق الأوسط والموصوفة بالأنظمة المارقة والذي جاء في نص الوثيقة بعنوان التغلب على الأنظمة المارقة، فلقد رأى صانع القرار الأمريكي في العراق نموذجا للدولة المارقة التي جانت الطريق الصحيح وهو النهج الأمريكي نحو الأسواق والديمقراطية ونظام صدام حسين منعزل وقوته العسكرية يجب اضعافها والشعب العراقي يجب ان يعيش حالة فقر ورعب.

والعراق ليس لديه موقعا مفيدا في السياسة الاستراتيجية الدولية.

والحل إذا ذهاب صدام حسين لذا يجب على الولايات المتحدة الامريكية كل الموارد التي تملكها من خلال التركيز على دعم المعارضة في سبيل الإطاحة بالحاكم.

ويمكن القول بأن طبيعة الفكر الذي هيمن على طبيعة التخطيط الاستراتيجي الأمريكي يتلخص في مشروع لتنظيم وإدارة نظام عالمي بأبعاد سياسية، اقتصادية، عسكرية، اجتماعية وثقافية.

[1] جين هيك، عندما تتصادم العوالم، ترجمة أحمد محمود، ط1، الكلمة للتراث والثقافة، أبوظبي الامارات العربية المتحدة، 2010، ص50.

وقد تجلت معالم هذا المشروع من خلال اهم وثيقة لمجلس الامن القومي الصادرة في 14 أفريل 1950، وتدور الفكرة الرئيسية لهذه الوثيقة حول ضرورة قيام الولايات المتحدة الامريكية بتولي مركز القيادة من خلال بناء نظام دولي وعالمي بطبيعة اقتصادية وسياسية كعالم حر، ومن ثم فإن الهدف الأساسي للاستراتيجية الامريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية وغلى غاية انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن لاحتواء الاتحاد فقط وانما احتواء كل اشكال التهديد وطبيعة مصادرها على اختلاف خلفياتها[1].

هذه الفكرة أكد عليها الخبير كريستوفر لين في دراسة يشير فيها الى ان الاتحاد السوفييتي لم يكن الهدف الرئيس في بناء الاستراتيجية الامريكية، فقد وضع صانع الخطط الاستراتيجية للخارجية الامريكية خطة تمكن أمريكا من قيادة العالم منفردة، وهذا هو جوهر السياسة الخارجية الامريكية.[2]

فاستراتيجية الاحتواء والهيمنة الأمريكية على العالم، وهو ما أطلق عليه بالمشروع الامبراطوري الأمريكي يدل على الطبيعة الاستمرارية للسياسة الخارجية الامريكية.

ويقوم أساس هذا المشروع من خلال تشكيل تحالفات وتكثيف عدد العملاء والشركات، وهذا الاتجاه أصبح عمليا بمثابة الهدف البديهي رقم واحد من بين الأهداف الاستراتيجية في الفكر الامريكي.[3]

---

[1] حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الامريكية، "المجلة السياسية الدولية"، العدد 150، المجلة 37، أكتوبر 2002، ص492.

[2] فرغلي هارون، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الامريكية، ط1، دار الوفاء لنشر، القاهرة، 2006، ص16.

[3] هاري آ، يارغر، مرجع سابق الذكر، ص39.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: عملية صنع القرار الاستراتيجي في السياسة الخارجية الامريكية.

المبحث الأول: مراحل عملية صنع القرار الاستراتيجي والدوائر المشاركة فيه.

المبحث الثاني: مركز راند كوربورايشن **Rand corporation** كنموذج لمراكز الفكر الاستراتيجي المؤثر في عملية صناعة القرار الخارجي الأمريكي.

# الفصل الثاني: عملية صنع القرار الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية

رغم التطور الذي عرفته السياسة الخارجية الأمريكية والذي أوصلها من دولة كانت تحت الاستعمار الإنجليزي إلى دولة قوة تنفرد بقيادة العالم على كافة أبعاده، إلا أن هذا التطور زاد من صعوبة وتعقد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية لما أصبح ينتج عنه من ارتدادات تشكل خطرا شاملا للأمن الأمريكي ومنه للأمن العالمي بصفة الولايات المتحدة راعي السلام والأمن الدوليين من خلال ارتباط السياسات الدولية بسياستها الخارجية.

## المبحث الأول: مراحل عملية صنع القرار الإستراتيجي والدوائر المشاركة فيه:

نتيجة للتطور الذي عرفته عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية والذي فرضه التطور في طبيعة التهديدات الأمنية ومن خلاله التحول في طبيعة الأهداف والمصالح الأمريكية والدوائر المساهمة في عملية صياغة السياسة الإستراتيجية العليا للبلاد، أصبح من الصعب تتبع مراحل صنع القرار الأمريكي على أساس الترتيب المرحلي المعهود في الجاني النظري.[1]

### المطلب الأول: مراحل عملية صنع القرار الإستراتيجي

ورغم أنه بنيويا يمكن القول بأن أعباء عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتوزع بشكل رئيس على أربعة مواقع رسمية وهي:[2]

- الرئيس وهو عقدة القرار، ويجمع بين منصب الرئيس والحكومة ويبدأ على أساسها مشروع القرار.

[1] هادي قبيس، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] فواز جرجيس، السياسة الخارجية الأمريكية كيف تصنع ومن يصنعها، ط1؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 10.

- وزرا ة الخارجية وهي مؤسسة العلاقات العامة والجناح التنفيذي والتي تتحمل مسؤولية بناء السورة الإدراكية الشاملة والدقيقة عن الوضع الدولي والسلوك الخارجي وما يتوجب فعله.
- مجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الإستراتيجي والمشرف على المسائل الأمنية والإستراتيجية الخمسة عشرة.
- وزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الأمن العسكري العالمي.

ويضاف إلى الجناح الغير رسمي من الدوائر العاملة في عملية صنع القرار مؤسسات ومخابر بحثية غير رسمية.[1]

إلا أن من يحاول تفسير كيفية صناعة القرار في الخارجية الأمريكية سيتبين له أن صانع القرار الأمريكي لا يولي الجانب الهيكلي المرحلي والتنظيمي أي اهتمام ما دامت العملية ستحقق الأهداف المرجوة من السياسة العليا بشكل أيسر وطريقا مختصر.

ومحاولة منا الابتعاد عن الجانب الوصفي الذي يقتصر على ذكر المراحل النظرية فإننا نرى بأن السبيل الأمثل لتسليط الضوء على ميدان صناعة القرار الأمريكي من خلال عرض نماذج مرشحة لتطبع عملية صياغة الخطط الإستراتيجية في الإدارة الأمريكية ونعتمد في ذلك على الدراسة التي أعدها كل من جراهام إليسون وفيليب زيليكو من خلال إخضاع أزمة الصواريخ الكوبية 1962 والكيفية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ قراراتها حيال الأزمة.[2]

وفي الحقيقة من تتبع مراحل عملية صناعة القرار الأمريكي فإنه في كل مرة يسيطر نموذج معين يتجاهل الجانب الهيكلي والتنظيمي.

---

[1] عامر هشام عواد، مرجع سابق الذكر، ص118.

[2] نانسين مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياته"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، جانفي 1997، ص80.

فالنموذج المؤسساتي لتحليل أزمة الصواريخ الكوبية يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها في مواجهة الأزمة والعدو السوفييتي بديلا عن القرار المباشر بالنظر إلى الأزمة بشكل كلي حيث قامت بتقسيم الموقف وعملية صناعة القرار إلى أقسام وجزئيات ووزعتها على الوزارات والأجهزة المختلفة في هيكلة الدولة.

وهذه المؤسسات نظرت إلى عملية صنع قرار بخصوص الأزمة من خلال الرؤى التنظيمية الخاصة بها، ودورها في الهرم الهيكلي في النظام الأمريكي، أي أن كل مؤسسة تطبق ثقافات مختلفة ومنطقا مختلفا وقدرات وأساليب آنية.

ثم تقوم هذه المؤسسات إلى التطبيق وتقوم بتعديل المخططات الموجودة لتصبح ملائمة للقضية، وبذلك فإن صانع القرار يميل إلى قبول المقترح الأول والذي يعالج القضية بشكل مناسب بدلا من تحليل جميع البدائل الممكنة، وبذلك يسعى إلى الصبغة المرضية بدل المردود الأعظم ويتجاهل المراحل التنظيمية الروتينية لعملية صنع القرار.[1]

أما نموذج السياسة الحكومية فيقوم على أن عملية صنع القرار يقوم على مستوى السلطة القيادية ولا ضرورة إلى العودة إلى المؤسسات بشكل هرمي، وتترافق القضية مع الكاريزما الشخصية ومهارات الإقناع والنفوذ وأكبر نموذج ميداني لهذا التحليل هو القرار الفردي الذي اتخذه جورج دبليو بوش في التدخل العسكري في العراق سنة 2003 حيث كان قراره متجاهلا إرادة الشعب والرأي العام ورفض الكونغرس لعملية التدخل.

ويمكن أن نفسر من خلال هذا النموذج لماذا تطفو القضايا التي تم حلها في عمليات التفاعل فيما بين المؤسسات والأجهزة الحكومية على مستوى قمم الهرم.

[1]-عبدال أزاد، وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، رابطة الكتاب العراقيين، كردستان، 2015، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iraqiwi.com/news.php?action=viewand=9604, 20/04/2017

بحيث يخضع القرار إلى اعتبارات وخلفيات على أساس المساومات والسلطة والمفاوضات مع القوى الضاغطة تؤدي إلى اتخاذ القرار سواء كان نحو الأفضل أو الأسوأ[1].

عموما يمكن أن نحدد مسار عملية صناعة القرار الإستراتيجي الخارجي الأمريكي عبر ثلاث مراحل أساسية:

- المرحلة الأولى: مرحلة الإدراك للبيئة الإستراتيجية وتقوم على:

- مرحلة بناء مشروع القرار: وتكون على مستوى الحكومة ومعلومات وزارة الخارجية وفيها:

1- تعريف البيئة الداخلية والعوامل المؤثرة من الرأي العام ودوائر قوى المجتمع وواقع البيئة الخارجية.[2]

2- تحديد الأهداف ومقارنتها مع الموارد والقدرات.

3- استغلال قنوات المعلومات والإستخبارات.

**ثانيا:** التقويم الإستراتيجي ويكون من خلال:

1- اختبار مدى مطابقة الإستراتيجيات المقترحة والموارد والقدرات وإمكانية تحقيق الأهداف المطلوبة.

2- تحديد البدائل والخيارات وترتيبها.

3- وضع طرق لتطبيق الإستراتيجية.

- المرحلة الثانية: مرحلة صياغة القرار وتنفيذه

ويكون من خلال: إعداد الخطط النهائية وتشمل الخطط الرئيسية والثانوية أو الاحتياطية.[3]

---

[1]- فواز جرجس، مرجع سابق الذكر، ص12.

[2]- نانسين مصطفى خليل، مرجع سابق الذكر، ص81.

[3]- هاري أيارغر، مرجع سابق الذكر، ص55.

- المرحلة الثالثة: المراحل اللاحقة لتنفيذ القرار الإستراتيجي في البيئة الخارجية:

وتقوم على: الشرح، ثم التبرير والتصحيح.

**المطلب الثاني: الدوائر المشاركة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية**

يمكن تقسيم المؤسسات العاملة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية إلى: مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية.[1]

**أولا:المؤسسات الرسمية:**

يقوم الدستور الأمريكي على مبدأين أساسيين: الأول مبدأ فصل السلطات أما الثاني فيقوم على التوازنات والضوابط، والمقصود بكل منهما أن كل سلطة من السلطات تراقب عمل الأخرى:

1) السلطة التنفيذية: ينص الدستور الأمريكي على أن السلطة التنفيذية يتولاها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويمارس الرئيس السلطة بجانبها العملي ويجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، ويقوم باختيار الوزراء ويعينهم بعد أن يوافق عليهم مجلس الشيوخ.[2]

ومن الميزات القانونية للسلطة التنفيذية نذكر مثلا:

- أنها لا تملك حق حل السلطة التشريعية.
- رئيس الجمهورية الأمريكيةغير مسؤول أمام الكونغرس وا ٍنما هو مسؤول أمام الرأي العام.

ومن اختصاصات الرئيس نذكر مثلا:

- رئاسة الدولة والحكومة.

[1]- فرانك لامبرت: الدين في السياسة الأمريكية، تاريخ موجز، ترجمة عبد اللطيف موسى، الرياض، 1436، ص61.

[2]- بانكاج غيماوات، مرجع سابق الذكر، ص 337.

- قيادة الجهاز التنفيذي والقائد الأعلى للقوات المسلحة وجهاز الشرطة.
- للرئيس الحق في التصرف في الشؤون الخارجية.[1]

رغم أن الرئيس هو قمة الهرم التنفيذي إلا أن هنالك مؤسسات تساعده في تشكيل القرار وتنفيذه وأهمها:

1-مجلس الأمن القومي National Security Council.

2-وكالة المخابرات المركزية Control intelligence agency.

3-وزارة الدفاع Minister de Defense

4-وزارة الخارجية.

2) السلطة التشريعية:

تنص المادة الأولى من الدستور الأمريكي على أن جميع السلطات الدستورية التشريعية الممنوحة في الدستور تخول للكونغرس الذي يتألف من مجلس النواب والشيوخ، حيث يمثل كل ولاية بشيخين، بينما يتكون مجلس النواب من 435 عضو بحسب عدد السكان في كل ولاية، ويمثل مجلس الشيوخ عن طريق رئيسه الذي هو في نفس الوقت نائب رئيس الجمهورية.[2]

ومن أهم صلاحيات السلطة التشريعية:

- سلطة إعلان الحرب.
- سلطة إقرار الميزانية العامة لمالية الدولة.

وسلطات الكونغرس تتدرج تحت فرعين:

[1]- هاري أيارغر، مرجع سابق الذكر، ص45.

[2]- حسين بوقارة، تداعيات أحداث 11سبتمبر بين التفسيرات السطحية والحسابات الاستراتيجية الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية على الإرهاب، البيان، الإمارات، 2002، ص 54.

1- سلطات دستورية تشريعية مثل: فرض الضرائب، السلطة التجارية، صك العملة، إعلان الحرب...الخ.

2- سلطات دستورية غير تشريعية مثل: انتخاب الرئيس ونائبه إذا لم يحصل أي مرشح للرئاسة على أغلبية الأصوات، وتوجيه الاتهام للرئيس أو لأحد أعضاء الفرع التنفيذي، مما يؤدي إلى الإطاحة بهم كما في فضيحة ووتر جايت مع الرئيس نكسون مما اجبره على الاستقالة.[1]

## ثانيا: المؤسسات غير الرسمية:

وهي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة، ويكون لها تأثير على البيئة الداخلية والخارجية وأهمها:

1- الأحزاب السياسية: ويعتبر من أبرز المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، ويسيطر على توجه الفكر الإستراتيجي الخارجي الأمريكي حزبين أساسين هما: الحزب الجمهوري والديموقراطي.

2- جماعات المصالح:

وتعرف كذلك بجماعات الضغط لأنها تستخدم وسيلة الضغط للتأثير في توجه السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تعبئة الجبهة الداخلية للرأي العام الأمريكي والعالمي.

وقد ظهرت بقو ة نتيجة هجرة الجنسيات المختلفة إلى أمريكا وتشكل قوى اقتصادية فيها، تشكلت بذلك ميزان قوى، يفرض منطقه على توجه قرارات الدولة الأمريكية.

3-الرأي العام: ويقصد به الأخذ بعين الاعتبار مطالب وتأثير كل فئات الشعب، حتى المواطن بصفته البسيطة على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الخارجي فقد ظهرت متغيرات جديدة زادت من قوة الرأي العام على السلوك الخارجي الأمريكي وهي:

[1]- عبدال أزاد، مرجع سابق الذكر.

1- ظهور ظاهرة المنظمات الدولية وأهمها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

2- الالتزامات القانونية مع الالتزامات والمعاهدات الدولية.

3-ظهور التكتلات الاقتصادية والأحلاف العسكرية وهي تكتلات تفرض سياسة خارجية خاصة وسلوك حذر في التعامل مع المواقف الدولية.[1]

**ثالثا: مؤسسات البحث ومراكز الدراسات في الفكر الإستراتيجي:**

والتي أصبح صانع القرار الإستراتيجي الأمريكي يبني خططه على أساس التقارير التي تموله بها هذه المؤسسات خاصة في المجالات الأمنية والإستراتيجية مثل مؤسسة راند كوربوريشن التي تأسست سنة 1945.

**المطلب الثالث: مراكز البحث الإستراتيجي ودورها في المشاركة في الفكر والمشاركة في صناعة القرار الخارجي الأمريكي**

تعد بيوت الفكر والدراسات مرتكزا أساسيا في اتخاذ القرار وصناعته في الدولة، وبدورها السلطة توظف ذلك القدر، لتحقيق السيطرة وضمان المصالح، وتلاحظ أهمية مراكز الفكر من خلال دورها البارز عبر مراحل صناعة القرار الإستراتيجي بإجراءاته المعقدة، وحتى خلال الأزمات من خلال التخطيط للفعل والسلوك الإستراتيجي.

**أولا: التعريف بمراكز البحث في الفكر الإستراتيجي الأمريكي:**

يعرف القانون الأمريكي التنظيمي، كل المؤسسات التي تقع تحت عناوين البحث ومركز الفكر والدراسات الغير (non profit organitoin) والغير حكومية (NGO)، الآن أي منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز الأبحاث والدراسات، أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة المهمة.

[1]- نانسين مصطفى خليل، مرجع سابق الذكر، ص83.

ويعرفها الباحثون على أنها: تلك الجماعات أو المعاهد المنضمة بهدف إجراء البحوث المركزة والمكثفة، وتعد الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات السياسية والإستراتيجية وحتى الاجتماعية منها.[1]

ويطلق عليها في أمريكا (ثينك تانك thenk tanks) يمولها عدد كبير من دوائر المخابرات الخارجية والبيت الأبيض والمرتزقة والإعلام...

ويمكن توصيفها على أنها بيوت الخبرة، التي يستند إليها صانع القرار الأمريكي في بناء مشروع القرار، حيث تغطيه صورة إدراكيةمدروسة، بجعلها خارطة له في مسار ه تحقيقا لأهدافه العليا للدولة.[2]

وتوجد مر اكز البحث في شكل تخصصات، (فمؤسسة راند) مثلا متخصصة في مجال ذو طابع عسكري ومخابراتي وإستراتيجي، وتستعين بها وزارة الدفاع الأمريكي في بناء سياستها الأمنية القومية وهنالك انتربرايز ذات الميول والمتخصصة في المجال الاقتصادي.....الخ.

بلغ عدد المؤسسات البحثية بيوت الخبرة في أمريكا ما يقارب 1000 في عام 1988م، وان 50% منها مرتبط بالجامعات العلمية، والمتبقي يعمل كمؤسسات بحثية خاصة، ومستقلة وتنتهج أسلوب التسويق في البحث تحت مبدأ " الصفقة العلمية "، وتشير إحصائيات بوجود 100مركز ومؤسسة في واشنطن وأبرزها تلك العاملة في مجال الإستراتيجيا، والسياسة العامة للدولة، وقضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

[1]- فواز جرجريس، مرجع سابق الذكر، ص11.

[2]- ريتشارد ليدل: السياسة الدولية والاستراتيجية، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة جهاد عودة، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص95.

**ثانيا: أصنافها**

يمكن أن تصنف بيوت الخبرة الأمريكية إلى صنفين:

أ- مؤسسات بحث غير حكومية

ب-مؤسسات حكومية

1) مؤسسات البحث غير الحكومية:

وهي مؤسسات البحث التي تنشئتها خاصة ومستقلة عن الحكومة إلا أنها تعمل لصالح صانع القرار في السلطة وتقوم بإعداد الدراسات في القضايا بموجب عقد بين الوزارة المعنية والمؤسسة البحثية، ومن أهمها:

أ- مؤسسة راند كوربوريشن:

وتعد أكبر المؤسسات البحثية في أمريكا والعالم وتنحصر اهتماماتها في قضايا الأمن والدفاع، وعلاقة تلك القضايا بشكل عام بالإستراتيجيا، ونقد العقل المدبر لوزارة الدفاع الأمريكية وتأسست سنة (1949).

ب-مؤسسة كارينجي للسلام الدولي carnegie entourment for international peace.

**ج- مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية –جامعة جورج تاون-:**

وقد تأسس هذا المركز في 1962 كمؤسسة بحثية تابعة لجامعة جورج تاون الأمريكية، ويهدف إلى تشجيع صانعي القرار السياسي على التفكير بشكل إستراتيجي.

ويعد من أهم المراكز اليمينية المعادية للسوفييت والمتعاطفة مع إسرائيل.

د-مؤسسة أمريكا انتربرايز تأسست عام 1943 متخصص في الدفاع عن النظام الرأسمالي وعن سلوكيات الشركات الكبرى، وينتج المئات من المقالات موقعة بأسماء شخصيات قيادية سيادية وتعد من البنىالتحتية للحزب الجمهوري و أهم دعائمه الفكرية.

2) مؤسسات البحوث الحكومية الرسمية:

يبدو أن صانع القرار الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية قد أدرك الفائدة الكبرى من استغلال المؤسسات ومراكز البحث[1]، وهو ما دفع الحكومة إلى تأسيس مراكز تابعة وخاصة للحكومة، وهنا يجدر الإشارة إلى الصراعات التي تحولت من تقليدية عسكرية ومباشرة إلى أيديولوجية ثقافية، وهي السمة الأساسية التي تتصل بها مراكز البحث، ونحاول بناءا على ذلك عرض أهم هذه المراكز وأبرزها:

1-جامعة الدفاع الوطني University Nation Défense.

2-مجلس العلاقات الخارجية council of foreign relation.

3-مركز الكونغرس للخدمات البحثية.

4-معاهد أبحاث وأقسامللدراسات المتخصصة لكل دراسة من الدراسات

**ثالثا: إستراتيجية عمل مراكز الفكر في الخارجية الأمريكية.**

تعمل بيوت الفكر الإستراتيجي ومراكز البحث والدراسات في صنعها للسياسة العامة للدولة من خلال (إرساء الأسس الفكرية والفلسفية والاجتماعية والاقتصادية للبرامج والسياسات الرئيسية)، ويتطلب ذلك بالضرورة أن نجسد مركز تفكير رأي الأغلبية، لكن نحاول إعادة بناء ميزان القوة الفكرية، بما يتفق مع وجهة نظرها وفهمها الذاتي لفلسفة المصالح والتهديدات والطموحات.

وتعد مراكز الفكر وسيلة لقيام القوى المسيطرة على المجتمع لفرض منطقها على صانع القرار السياسي، بذلك فهم خزان إستراتيجيا لتزويد الحكومة بالدراسات والتوصيات والتحليلات الأكاديمية، وعداد الكفاءات المؤهلة للإدارة في الحكومة، ويطلق عليها في أمريكا "مفاتيح الفكر".

[1]- ريتشارد ليدل، مرجع سابق الذكر، ص115.

وتظهر أهميتها من خلال التقاليد الأمريكية التي تحتم على كل رئيس جديد بتعين 4000 شخص في منصب سياسي وقضائي عام من بينهم 600 شخص كوزراء ومستشارين ونوابهم، وحوالي100 شخص لسفير وحوالي 1200 شخص كمستشار، وعضو في اللّجان المتخصصة الأخرى، وغالبيتهم من البيوت الخبرة ومركز الدراسات المتواجدة في العاصمة واشنطن.[1]

و أهم هذه الإستراتيجيات التي تقدمها هذه المراكز:

أ- التوصل مع صانعي القرار عبر الاتصال المباشر بالبيت الأبيض.

ب- الاتصالات الشخصية مع موظفي الحكومة ورؤساء المؤسسات الحكومية والوزارية.

ت- المشاركة في شهادات الكونغرس والبحوث في القضايا العليا.

ث-توفير المعلومات اللازمة لصناعة القرار.

ج-تقيم السياسات الخارجية الحكومية التي تنعكس بالضرورة على السياسات الداخلية.

ح-استغلال العلم بتوجيه الرأي العام العالمي والضغط على صانعي القرار.

## المبحث الثاني: مركز راند كوربورايشن Rand corporation كنموذج لمراكز الفكر الإستراتيجي المؤثر في عملية صناعة القرار الخارجي الأمريكي

إذن من الطبيعي أن يلم محترفوا الأمن القومي بالبيئة المحلية والخارجية لصياغة سياستوا إستراتيجية ناجحتين، وكما تفرضه ازدواجية الديالكتيك الداخلي الخارجي، فإنه من الضرورة الاهتمام بتفاعلات البيئة المحلية مع البيئة الدولية.

وبما أن القرار الإستراتيجي الخارجي يعد ويصاغ على المستوى الداخلي وبناءا على مدخلات البيئة الداخلية وتفاعلها مع البيئة الخارجية[2]، فقاعدة عملية صياغة القرار

[1]- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 2001، ص11.

[2]- زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مرجع سابق الذكر، ص40.

الإستراتيجي في السياسة الخارجية الأمريكية تنطلق بناءا على قيم وخصوصيات البيئة الداخلية لأنها ستواجه على المدى الطويل مسألتي القبول والجدوى ومن ثم التبرير[1].

ورغم أن البناء الهيكلي لعملية صنع القرار الإستراتيجي في الدولة الأمريكية يعود إلى المؤسسات الرسمية، إلى أن ديناميت التفاعل الداخلي تنطبق أيضا على المنظمات غير الحكومية كما الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى فواعل أخرى من مؤسسات ومراكز بحث أصبح لها دور في توجيه قرار السياسة الخارجية الأمريكية.

ولذلك فإن الخبير الإستراتيجي أو صانع السياسة الخارجية يجب أن يعد صورة إدراكية شاملة واقعية ملما بكل المؤثرات الداخلية والخارجية التي تمس بالمصالح الأمريكية في العالم، وكيف ينبغي أن توضح مثل هذه المصالح.

## المطلب الأول: أهداف مشروع راند كوربوريشن Rand corporation:

فعملية صناعة القرار الإستراتيجي في حقل السياسة الخارجية والإستراتيجية القومية الأمريكية، فرضت على المفكر الإستراتيجي أن يعامل ظواهر السياسة الخارجية مثل ما تعامل العلوم المنطقية والفيزيائية المخبرية للوصول إلى إدراك فعلي وواقعي في صياغة للغايات والطرائق والوسائل المناسبة والمجدية والمقبولة لدى صانعي السياسة بناءا على متغير الرأي العام ومدخلاته مع كل سلوك من السياسة العليا للولايات المتحدة الأمريكية.

### أولا: التعريف بالمؤسسة:

تعد مؤسسة راند كور بوريشن من أكبر مخابر الفكر في المجال الإستراتيجي، والتي تعتبر الجناح الرئيس لمجلس الأمن القومي، وتحظى برعاية وزارة الدفاع بتمويل وحماية قانونية وأمنية.

[1]- محمد السيد سليم، مرجع سابق الذكر، ص12.

تم تأسيس مؤسسة راند (Research and developement) عام 1945 بإشراف القوات الجوية الأمريكية، وبمشاركة شركة "دوغلاس للطيران"، إلا أن المشروع تحول لاحقا في عام 1948 إلى "منظمة مستقلة غير ربحية" بتمويل من وقف فورد الخيري ( Ford Foundation)، وتأسيسها بمبادرة من رئيس الأركان في القوات الجوية "أرلوند رايموند".[1]

كان الهدف من تأسيس المؤسسة في الأصل هو إمداد القوات الأمريكية بالمعلومات والتحليلات اللازمة، إلا أن هذه المهمة توسعت لما أصبحت المؤسسة مستقلة، ليشمل كل المجالات ذات العلاقة بالسياسية الأمنية والإستراتيجية ضمن السياسات الأمنية داخل أمريكيا وخارجها.

ويوجد داخل هذه المؤسسة مجلس يسمى "مجلس أمناء"، ودوره الأساسي التخطيط والاستشراف، ومن أهم رموز هذا المجلس المؤسسين: "دونالد رامسفيلد، كوندوليزا رايس، زالماي خليل زادا".

وا ٍضافة إلى الهدف الرئيسي يمكن أن نعدد أهدافا لا تقل أهمية –بل تعد الغاية الحقيقية لتأسيسها -وهي أهداف غير معلنة.

## ثانيا:مشروع راند الأمريكي:

بعد مباحثات بين البنتاغون ومكتب الأبحاث العلمية والتطوير، ووزارة الصناعة، أصبح من الجلي الحاجة لهيئة مستقلة للربط بين التخطيط العسكري بنتائج البحث العلمي والتطوير للإعداد لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

[1]- حاسم محمد: مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص248.

وبعد تبلور الفكرة، كانت بداية المشروع في 01 أكتوبر 1945 في اجتماع عقده وزير الدفاع هاب ("H,H, "Hap: Arnold) وأعطى الأمر بإنشاء مشروع للأبحاث والتطوير، كدعم لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون).[1]

وكبداية انطلق المشروع بصورة مؤقتة في صيغة عقد خاص مع الشركة: "دوجلاس" للملاحة الجوية في سانتامو بكاليفورنيا، وكان من أهم الشخصيات التي لعبت دورا في تأسيس المشروع إضافة إلى وزير الدفاع نجد:

- المستشار في وزارة الدفاع إدوارد باولز (Edward bouchles).
- اللواء كارتيز ليماي(catis limay) أول رئيس معين لرئاسة مؤسسة راند.
- دونالد دوغلاس (Donald Doglas) رئيس شركة دوغلاس للملاحة الجوية.

ظهر أول بحث لهذا المشروع في مارس 1946 بعنوان: النموذج التجريبي لسفينة فضاء تدور حول الكرة الأرضية.

استقل مشروع راند بشكل نهائي 14 ماي 1948 كمشروع عسكري مستقل.

وتقوم مؤسسة راند والتي اشتق اسمها من اختصار كلمتي ( research and devolopment) أي الأبحاث والتطوير بجمع المعلومات ومن ثم تحليلها، وا ٍعداد التقارير، والأبحاث خدمة لإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية داخليا وخارجيا[2].

**- الغايات الحقيقية من تأسيس مؤسسة راند كوربوريشن:**

رغم أن المؤسسة تعلن في تقاريرها وأدبياتها، من خلال ديباجة التأسيس، أو حتى من مقالات الناشطين فيها، والتي تدعي من خلالها أنها تسعى إلى مساعدة السياسة وصناع القرار في فهم القضايا العامة من خلال البحث الجاد والتحليل المعمق.[3]

[1]- حاسم محمد: مرجع سابق الذكر، ص329.

[2]- مرجع سابق الذكر، ص335.

[3]- هادي قبيس، مرجع سابق الذكر، ص32.

لكن المتتبع لمخرجات المؤسسة وعملها في الميدان، يكتشف أن الغايات تتباين حسب تباين أهداف المؤسسين والممولين والمشرفين، وقد خرجت المؤسسة في الأصل من تحت عبادة وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" وظلت السمة العسكرية تميز ميولها واهتماماتها وأبحاثها حتى الوقت الراهن.

**مصادر تمويل مؤسسة راند:**

نظرا للأهمية التي توليها، فإن الذي يطلع على حجم التمويل المالي الذي تستفيد منه المؤسسة 15 مليار سنويا لا يعتبر مبالغا فيه أو مفاجئا فالمؤسسة من وراء الغاية التي أسست من أجلها والدور الذي تؤديه في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية، تعامل كما تعامل الدولة في حد ذاتها.[1]

حيث تكاد ميزانية رند إلى مساواة مع بعض الدول المستقلة في إفريقيا، فإذا كانت ميزانية جيبوتي في العام تتراوح بين 82 و100 مليون دولار فإن مصاريف رند بلغت أكثر من 100 مليون دولار، كما يبلغ عدد العاملين فيها 1600 ما بين إداري وباحث.

## المطلب الثاني: الإستراتيجية التي تعتمدها مؤسسة البحث والتطوير راند للتأثير على عملية صناعة القرار الخارجي الأمريكي

لابد من الإشارة إلى أن ما ساعد مركز الفكر الاستراتيجي في أمريكا على التأثير و الضغط لتوجيه القرار السياسي في الدولة، هو وجود عاملين:

**الأول:** وهو الطابع اللامركزي في النظام الأمريكي، بحيث يتيح الفرصة لكل القوات على أن تساهم في عملية التنمية، وحماية المصالح الأمريكية.

[1]-حاسم محمد، مرجع سابق الذكر، ص345.

فأهم سمة تتميز بها عملية صناعة القرار الأمريكي كانت عدم إعطاء أهمية إلى من يصنع السياسة والإستراتيجية، ولا حتى من يديرون ما دامت النتيجة ستكون في صالح النظام الأمريكي وبذلك يهمل الجانب الهرمي والمرحلي التقني في بناء الدولة الأمريكية.

**أما الثاني:** فهو الريادة التي جعلت من الولايات المتحدة هدفا لأي تهديد أمني مهما كان حجمه، بعدما أصبحت القطب الأول على المستوى العالمي.

ومراكز البحث الاستراتيجي أصبحت تمنح للولايات المتحدة مصدر لصورة ادراكية للظاهرة السياسية في العالم. بعدما تحولت طبيعة التهديد من المباشر التقليدي إلى غير المباشر والذي يعتمد على الجانب الثقافي العلمي بنسبة كبيرة.[1]

أما عن طريقة تأثير موقع "راند" الفكري فإننا نستشفها من خلال إبراز دور هذه المؤسسة، في عملية بناء القرار السياسي.

ويمكن أن يبرز أهم الوسائل التي تعتمدها هذه المؤسسة مستغلة الدعم الذي تناله من الستاغون من جهة و حاجة السلطة الأمريكية إلى المعلومات البحثية بالإضافة إلى المصداقية التي أصبحت توصف بها بين أوساط الرأي العام المحلي و العالمي.[2]

ولمجرد أن أبرز قادات النظام الأمريكي هم من أبناء هذه المؤسسة فان المنطق الذي سيسود ويوجه مسار السياسة و الإستراتيجية هو ما يتناسب مع الخلفية الفكرية والأيديولوجية لهؤلاء على غرار كوندوليزا رايس، الرئيس الأسبق بوش الابن...الخ.

ولذلك فان أهم هذه الوسائل: [3]

1.إمداد الإدارة الأمريكية بالموظفين (حوالي 4000 سنويا).

---

[1]- كريم القاضي، مركز الدراسات المؤثرة على السياسة الأمريكية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام نقلا عن موقع:httpm://Acpss.AHRAM.ORG.EG/AHRAM/2001/1/1FILEO.HTM06/17/2016

[2]- محمد مقدم: القاعدة في المغرب الإسلامي، تعريب باسم الإسلام، القصبة للنشر،الجزائر،2010،ص70.

[3]- كريم القاضي، مرجع سابق الذكر.

2نشر المقالات البحثية بين أوساط الرأي العام من خلال الكتب و المجالات والتلفزيون، وبذلك فان مصير الإستراتيجية الأمريكية مرهون بمراكز الفكر التي تعمل على توجيه الرأي العام من خلال الإعلام،و أبرز مثال على ذلك الحرب على العراق، فبعد أن كان الكونجرس رافضا لعملية التدخل التي أقرها الرئيس بوش، استطاع مركز الفكر إقناع الرأي العام و الكونجرس بأن التدخل لن يضر بالأمريكيين، بل يستقبل الجيش الأمريكي كمحرر في حرب عادلة.

# الخاتمة

## الخاتمة

بدأ صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية مشروع بناء الإمبراطورية العالمية منذ نشأت الدولة عام 1776، وعلى طول مسار التطور الذي مرت بيه عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، كان على الاستراتيجية والقائد الأمريكي أن يغتنم الفرص ويطور طبيعة سلوكه الدولي وفقا لطبيعة التهديد وسبل تحقيق المصالح والاهداف.

فالدولة التي هي اليوم قوة توجه كل سياسات الدول، بل تتعدى حدود الدولة السيادية لتوجه فكر وتخمين كل فرد من أفراد العالم، كانت قبل 1776 مستعمرة انجليزية تدفع ضرائب عن كل فائدة ترجوها، حتى تضمن بقائها على الأكثر، والدول الأوروبية هي اليوم مصرحا لتجريب استراتيجياتها، كانت في فترة زمنية تشد الخناق عن كل سلوك قد يخدم مصالح المستعمرة أمريكا، وفي كل مرة تهدد الدولة الأمريكية بالإستعمار والاستدمار.

والمتغيرات الدولية، والداخلية، التي كانت سائدة في فترة التأسيس فرضت على صانع القرار الأمريكي ما بين عام 1776 إلى 1914، مبدآ انعزاليا، يمنح حق البقاء الداخلي والوقوف ضد التهديد الأوروبي الخارجي على حدود القارة الأمريكية.

فالرئيس "مونرو" أدرك نية الأوروبي بإبقاء الدولة مستعمرة، لا سيادة لها، وقد كانت في كل مرة محاولة أوروبية للتدخل في الشؤون الأمريكية، فكان الفكر الإستراتيجي للرئيس الأمريكي هو الحياد والوقوف على مبدأ العزلة، وبذلك يضمن الوقت للبناء الداخلي على مستوى القارة الأمريكية مع مبدأ "اللاتدخل" الذي يحمي المصالح الأمريكية على طول إقليم الأمريكيتين.

ثم جاءت الفترة الموالية بداية من عام 1914، بمتغيرات دولية جديدة، وبذلك فإن طبيعة الاستراتيجية الامريكية ستعرف تطورا من حيث طبيعة الأهداف بطبيعة المصالح، وطبيعة التهديد الأمني، والخاصية التي طبعت السياسة الخارجية الامريكية في هذه الفترة هي خروج الولايات المتحدة الأمريكية عن عزلتها والتعامل انطلاقا من مبدأ "العالمية"، لتفرض الدولة منطقها على أنها قوة دولية لها مصالحها واستراتيجيتها الخاصة، وبذلك فإن صانع

القرار الأمريكي في هذه المرحلة، تبين من خلال سلوكه التوجه الأمريكي الجديد على المستوى الخارجي خاصة من خلال مبادئ "ولسون" الأربعة عشر، حيث يجمع منفذ الإرادة الأمريكية في هذه الفترة بين توجهين، الأول العالمية وحماية مصالحه على مستوى عالمي، وينتهج أسلوب "الهجوم أفضل دفاع"، أما الثاني فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبذلك فإن المناطق التي ستكون في نفوذ ومجال أهداف الدولة الأمريكية، تعتبر الولايات المتحدة التدخل في شؤونه تهديدا أمنيا مباشرة للداخل الأمريكي، ولها الشرعية في الرد بكل الأساليب والوسائل.

وعلى طول مسار مراحل التطور الذي عرفته السياسة الخارجية الأمريكية كانت استراتيجيتها تنطلق من مبدأي "العزلة والعالمية"، حيث تستخدم إحداهما في كل فرصة مناسبة.

أما البناء الفكري للاستراتيجيات الأمريكية فكانت قاعدته في كل مرة تعرف تطورا من حيث البناء الفلسفي والفكري، وعرفت الطبيعة الشخصية لعملية صناعة القرار الخارجي تراجعا وتوسعت دائرة المشاركين في تحديد معالم القرار الاستراتيجي الخارجي لأمريكا العظمى، وظهور ظاهرة مخابر الفكر الاستراتيجي.

ولأن صانع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية يدرك حجم المسؤولية التي تحمل أعباءها، ولأن طبيعة الاستراتيجية زادت تعقيدا، موازاة مع نطور التهديدات الأمنية، مما يتطلب إدراكا كاملا للواقع الدولي بمتغيراتها الحالية وحتى المستجدات المتوقعة مستقبلا، وذلك ما فرض عليه العمل في حذر شديد، فتطور الاستراتيجية لتصبح استراتيجية شاملة، قصد تحقيق الهدف الأساسي للسياسة العليا في الدولة وهو الأمن الشامل، جعل من أي خطأ، مهما كانت طبيعته أو مجاله وحجمه، يعتبره قادة الدولة خطرا شاملا يهدد استقرار الإمبراطورية الامريكية، ويتحمل صانع القرار مسؤولية التبرير ويجبر على تصحيح الخطأ، والتقليل من الآثار الناجمة عنه.

وبذلك فإن توسيع دائرة المشاركة في عملية صنع القرار، وبخاصته إشراك الخبراء، وفتح المجال أمام الأكاديميين، ومعاملة الظاهرة الدولية مهما كان نوعها معاملة العلوم الدقيقة بإخضاعها لمجهر البحث الاستراتيجي، ودراسة مدى القدرة على التعامل معها.

وبسليط الضوء على الدوائر المشاركة في عملية صنع القرار فإننا ندرك مقدار الأهمية التي يوليها مخطط مشروع القرار للمؤثرات في البيئة الداخلية والخارجية على مسار عملية البناء في السياسة الخارجية، وأبرز مثال على المراكز البحثية كانت "راند" الأمريكية مركز لدعم عملية صناعة القرار ومن ثم توجيه السلوك الأمريكي.

فالولايات المتحدة الأمريكية أثبتت قدرتها على قيادة العالم وتوجيه سلوكه، والسر الذي كان وراء تطورها هو إعتمادها الكبير على متغير العلم ومعاملة الظاهرة السياسية كما تعامل مخابر البحث العلوم الدقيقة.

**قائمة المراجع.....**

**أولا الكتب:**


1-أحمد هريدي، دراسات من التاريخ الأمريكي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.

2- إسماعيل زرقة، مدخل إلى الاستراتيجية (محاضرات مقياس الاستراتيجية والعلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016-2017.

3- أمين شبلي، أمريكا والعالم متابعة طرح السياسة الخارجية الامريكية، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة،2005.

4- بانكاج غيماوات، إعادة تعريف الاستراتيجية العالمية، ترجمة: معين الامام، ط1، دار العبيكان للنشر، العربية السعودية 2010.

5- برجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ط1، هربت للنشر، القاهرة، 2003.

6-جين هيك، عندما تتصادم العوالم، ترجمة أحمد محمود، ط1، الكلمة للتراث والثقافة، أبوظبي الامارات العربية المتحدة، 2010.

7-حاسم محمد: مكافحة الإرهاب الاستراتيجيات والسياسات، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016.

8-حسين بوقارة، السياسة الخارجية، دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة بوزريعة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2012.

9-حسين بوقارة، تداعيات أحداث 11سبتمبر بين التفسيرات السطحية والحسابات الاستراتيجية الأهداف الظاهرة والخفية للحرب الأمريكية على الإرهاب، البيان، الإمارات، 2002.

10- رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية، الأهداف، الأدوات، المعوقات، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص44.

11- روبرت دال، التحليل السياسي الحديث ترجمة علاء أبو زيد، ط1، الأهرام، القاهرة، 1993.

12- ريتشارد ليدل: السياسة الدولية والاستراتيجية، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة جهاد عودة، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015.

13- زبغينيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جنكير، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، 2012.

14- عامر هشام عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الامريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

15- عبد العزيز سلمان، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، ط2، دار النهضة العربية، لبنان، 2003.

16- عبد القادر فهمي، الفكر السياسي الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، ط1، دار الشروق، عمان، 2008.

17- فرانك لامبرت: الدين في السياسة الأمريكية، تاريخ موجز، ترجمة عبد اللطيف موسى، الرياض، 1436.

18- فرغلي هارون، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الامريكية، ط1، دار الوفاء لنشر، القاهرة، 2006.

19- فواز جرجيس، السياسة الخارجية الأمريكية كيف تصنع ومن يصنعها، ط1؛ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

20- محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان، 2001.

21- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات، الأدوات، ط4، دار هومة، الجزائر، 2002.

22- محمد مقدم: القاعدة في المغرب الإسلامي، تعريب باسم الإسلام، القصبة للنشر الجزائر، 2010.

23- مصطفى طلاس، الاستراتيجية السياسية العسكرية، ط1، مكتبة دار طلاس، دمشق، سوريا، 2011، ج2.

24- موسى الجنابي، إدارة التغيير الاستراتيجي الامريكي الشاملة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

25- هادي قبيس، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، المحافظية الجديدة والواقعية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2008.

26- هاري آ، يارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي، التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرون، ترجمة راجح محرز علي، ص1، مركز الامارات العربية المتحدة، 2011.

27- هشام محمود الأقداحي، العلاقات الاستراتيجية الأمريكية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2014.

28- Samuel, Huntington, The clash of civilisation and the remaking of the world, simon and schuster Rochefeller center 1230 avenue of the amiricas New York, NY10020, 1996.

**المذكرات:**

1-بن عمار إيمان، الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي دراسة حالة العراق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

**المجلات:**

1-حسام سويلم، الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الامريكية، "المجلة السياسية الدولية"، العدد 150، المجلة 37، أكتوبر 2002.

2-علي بوشربة، الحرب الاستباقية، من يريد إطفاء الشرعية عليها، "مجلة الجيش"، العدد 577، أوت 2006.

3-نانسين مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياته"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، جانفي 1997.

4-هدى محمود حرب، "الحرب الإستباقية ومشروع الحرب الأمريكية على العراق"، مجلة العلوم السياسية، مجلة 38، العدد 154، أكتوبر 2003.

**المواقع الإلكترونية:**

5-عبدال أزاد، وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، رابطة الكتاب العراقيين، كردستان، 2015، نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://www.iraqiwi.com/news.php?action=viewand=9604, 20/04/2017

| | |
|---|---|
| الإهداء | |
| شكر وتقدير | |
| مقدمة | أ |
| الفصل الأول: مراحل تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي | 12 |
| المبحث الأول: التفكير الاستراتيجي الأمريكي من نشأة الدولة الى نهاية الحرب الباردة | 13 |
| المطلب الأول: من نشأة الدولة 1776 الى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945. | 14 |
| المطلب الثاني: التفكير الاستراتيجي الأمريكي خلال الحرب الباردة 1945-1990 | 19 |
| المبحث الثاني: التفكير الاستراتيجي الأمريكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة | 30 |
| المطلب الأول: مرحلة الفراغ الاستراتيجي من (1991-2001) | 31 |
| المطلب الثاني: استراتيجيات ملئ الفراغ الاستراتيجي بعد احداث 11 سبتمبر 2011 | 36 |
| الفصل الثاني: عملية صنع القرار الاستراتيجي في السياسة الخارجية الامريكية | 41 |
| المبحث الأول: مراحل عملية صنع القرار الاستراتيجي والدوائر المشاركة فيه | 41 |
| المطلب الأول: مراحل عملية صنع القرار الاستراتيجي | 41 |
| المطلب الثاني: الدوائر المشاركة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية | 45 |
| المطلب الثالث: مراكز البحث الاستراتيجي ودورها في المشاركة في الفكر والمشاركة في صناعة القرار الخارجي الأمريكي | 48 |
| المبحث الثاني: مركز راند كوربورايشن Rand corporation كنموذج لمراكز الفكر الاستراتيجي المؤثر في عملية صناعة القرار الخارجي الأمريكي | 53 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: أهداف مشروع راند كوربوريشن Rand corporation | 53 |
| المطلب الثاني: استراتيجية عمل مؤسسة راند | 57 |
| الخاتمة | 60 |
| قائمة المراجع | |
| الفهرس | |